جامعة يحيى فارس – المدية-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

عنوان المذكرة:

ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية

–دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: علوم مالية

إعداد الطالبين:

- عبد الباسط سالم
- وليد قرنوس

الأستاذ المشرف:

بن عيشوش محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ سيد محمد	**رئيسا**
أ/بن عيشوش محمد	**مشرفا ومقررا**
أ/يرقي كريم	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

لو سئل القلب عن الأحبة بعد الله والرسول فإنه لا يعرف إلا هؤلاء.

إلى من رمتني الأقدار في أحضانها، إلى من غمرتني بحبها وحنانها، إلى من علمتني معنى الأمانة والصدق، إلى من أعطتني وحرمت نفسها، إلى التي كانت مصباح دنياي ورمز العطاء والحنان، إلى من حملتني وهن على وهن، أغلى إنسانة في الوجود: أمي الغالية والحبيبة حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى من رباني على التقى والفضيلة فكان درع أمان لي، إلى من طعم قلبي بالعلم والإيمان، إلى أبي الغالي حميدة حفظه الله.

إلى جميع من حملني بهم سقف واحد، إلى من حملنا رحم واحد وتقاسمت معهم الأيام بحلوها ومرها وجعلهم الله لي السند المعين والبسمة التي بهم لا تفارقني: أخي الغالي عبد الحميد حفظك الله وأعادك إلينا سالما في أقرب وقت لتقتسم الفرحة معي، أخواتي حفظكم الله ورعاكم.

إلى كل من لاقتني القدر بهم وجعلنا أصدقاء، إلى رفيق دربي، إلى من قاسمتني عناء هذا العمل، حقق الله أمانيك: وليد قرنوس.

إلى من قاسموا الفرحة والهم والحب والعطاء معي أصدقائي: عمر، مروان.

إلى كل من علموني ولو حرفا واحدا .

تشكرات

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل في تذليل ما وجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف بن عيشوش محمد الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث

شكر خاص إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة.

جزيل الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على كرم قبولهم مناقشة هذا العمل وتقييمه.

إلى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة.

إلى كل هؤلاء جزاهم الله كل خيرا.

الإهداء

لو سئل القلب عن الأحبة بعد الله والرسول فإنه لا يعرف إلا هؤلاء.

إلى من رمتني الأقدار في أحضانها، إلى من غمرتني بحبها وحنانها، إلى من علمتني معنى الأمانة والصدق، إلى من أعطتني وحرمت نفسها، إلى التي كانت مصباح دنياي ورمز العطاء والحنان، إلى من حملتني وهن على وهن، أغلى إنسانة في الوجود: أمي الغالية والحبيبة حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى من رباني على التقى والفضيلة فكان درع أمان لي، إلى من طعم قلبي بالعلم والإيمان، إلى أبي الغالي حفظه الله.

إلى جميع من حملني بهم سقف واحد، إلى من حملنا رحم واحد وتقاسمت معهم الأيام بحلوها ومرها وجعلهم الله لي السند المعين والبسمة التي بهم لا تفارقني: أخي الغالي محمد نجيب حفظك الله وأعادك إلينا سالما في أقرب وقت لتقتسم الفرحة معي، يونس أنار الله دربك في كل خطوة تخطوها بنيتك وشهامتك، ريان حفظك الله وأنار دربك وحقق الله أمانيك، أختي الغالية والوحيدة لينة التي بمجيئها أنارت لنا البيت وأدخلت السعادة في قلوبنا ببرائتها حفظك الله لي ولأمي يا رب.

إلى كل من لاقتني القدر بهم وجعلنا أصدقاء، إلى رفيق دربي، إلى من قاسمتني عناء هذا العمل، حقق الله أمانيك: سالم عبد الباسط.

إلى من قاسموا الفرحة والهم والحب والعطاء معي أصدقائي: عمر، مروان، حسام،أحمد.

إلى صديقتي الغالية: هبة وفقك الله في مشوارك الدراسي.

إلى كل من علموني ولو حرفا واحدا وعلى رأسهم المعلم: محمد بعيليش.

تشكرات

أولا و قبل كل شيء أشكر الله عز وجل على توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف بن عيشوش محمد على ما قدمه لنا من نصائح و توجيهات قيمة .

إلى موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أخص بالذكر السيد أومدور محمد.

إلى جميع أساتذتي دون استثناء.

ملخص:

تعتبر عملية تجميع المدخرات في شكل ودائع ومنحها للمستثمرين في شكل قروض الوظيفة الأساسية لأي بنك والعائد المتولد عن هذه العملية يمثل المحور الرئيسي لإيراداته، مهما تعددت المصادر الأخرى، وهذا ما يفرض على البنوك الاهتمام بالوظيفة الائتمانية، لاسيما منها عملية منح القروض. وحيث إن الأساليب التقليدية المعتمدة عند اتخاذ قرارات منح الائتمان لم تعد تستجب لاحتياجات متخذي قرار الائتمان، بسبب محدوديتها من جهة، وتزايد المعطيات الخاصة بطالبي التمويل والبيئة الاقتصادية والمالية من جهة أخرى، كان لابد من البحث عن أساليب وأدوات أخرى بديلة أو مكملة بغرض اتخاذ قرار ائتماني أكثر رشدا وأمانا بالنسبة للبنك.

سنحاول من خلال هذا البحث أن نبين مفهوم الائتمان البنكي ونشأته، وأنواعه، وكذا العوامل المؤثرة في قرار منحه، كما سنحاول إبراز ضوابط منح الائتمان لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال معرفة كيفية بناء نموذج لتقييم مخاطر عدم السداد.

الكلمات المفتاحية: ، قرض، ائتمان بنكي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Résumé:

Il est une compilation de processus d'épargne sous forme de dépôts et accordé aux investisseurs sous forme de prêts de la fonction de base à une banque et les revenus générés par ce processus représente le principal objectif de son chiffre d'affaires, peu importe combien d'autres sources, et cela impose aux banques de l'intérêt dans la fonction de crédit, en particulier, y compris le processus d'octroi des prêts. Comme les méthodes traditionnelles adoptées lors de la prise de décisions octroi de crédit ne répondent plus aux besoins des responsables de la décision de crédit, en raison des limites d'une part, et les données privées de croissance (NSS) finance environnement économique et financier d'autre part, il était nécessaire de rechercher d'autres méthodes et outils alternatifs ou complémentaires dans le but de prendre une décision de crédit plus rationnelle et plus sûr pour la banque.

Nous allons essayer de cette recherche pour montrer le concept de crédit bancaire et de l'éducation, et les types, ainsi que les facteurs qui influent sur la décision de lui donner, comme nous allons essayer de mettre en évidence les contrôles à l'octroi de crédit à la Banque de l'agriculture et du développement rural en sachant comment construire un modèle pour évaluer le risque de non-paiement.

Mots-clés : emprent , crédit bancaire , la Banque de l'agriculture et du développement rural.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	II-I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
مقدمة	أ-ه
الفصل الأول: الائتمان البنكي وإدارة مخاطره	
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: الائتمان البنكي وأنواعه	3
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الائتمان البنكي	3
المطلب الثاني: عناصر الائتمان وأدواته ومزاياه	5
المطلب الثالث: أنواع الائتمان البنكي	7
المبحث الثاني: المخاطر وإدارة المخاطر الائتمانية	12
المطلب الأول: المخاطر البنكية وأنواعها	12
المطلب الثاني: أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية	23
المطلب الثالث: إدارة مخاطر الائتمان البنكي	25
خاتمة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: ضوابط وسياسات منح الائتمان كآلية للحد من مخاطر الائتمان البنكي	
مقدمة الفصل	34
المبحث الأول: ضوابط الائتمان	35
المطلب الأول: ضوابط الائتمان الخارجية	35
المطلب الثاني: ضوابط الائتمان الداخلية	46
المبحث الثاني: إدارة ضوابط منح الائتمان في البنك التجاري	56
المطلب الأول: مفهوم ومكونات السياسة الإقراضية	56

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية والأسس التي تقوم عليها	61
المطلب الثالث: معايير منح القروض البنكية	63
خاتمة الفصل الثاني	67
الفصل الثالث: ضوابط منح القروض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	
مقدمة الفصل	69
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	70
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	70
المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، هيكله التنظيمي وأهدافه	75
المبحث الثاني: واقع تقييم مخاطر عدم السداد ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	78
المطلب الأول: السياسة الائتمانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	78
المطلب الثاني: طريقة تقييم المخاطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	83
خاتمة الفصل الثالث	97
خاتمة عامة	99
قائمة المراجع	104

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-1	أنواع الائتمان البنكي	11
1-3	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).	75

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	الموجودات وأوزانها حسب مقررات لجنة بازل I.	21
2-1	أهم مؤشرات قياس المخاطر.	24
1-2	العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني.	44
1-3	توزيع أسقف منح الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (الوحدة دج).	78
2-3	سلم تنقيط مؤشرات النشاط والمناجمنت المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR.	92
3-3	سلم تنقيط النسب المالية للخزينة المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR	93
4-3	سلم تنقيط النسب المالية للهيكل التمويلي المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR	93
5-3	سلم تنقيط النسب المالية للنشاط و التسيير المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR.	94
6-3	سلم تنقيط النسب المالية للمردودية المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR	95

المقدمة

مقدمة:

يلعب الجهاز البنكي دورا هاما في الحياة الاقتصادية لأي بلد، فالجهاز البنكي له روابطه الوثيقة مع جميع فروع النشاط الإقتصادي والخدمات المتنوعة التي يقدمها تعمل على تطوير الحياة الاقتصادية، وتشهد السنوات الأخيرة كثيرا من التطورات والتغيرات الحاسمة في مجال العمل البنكي على سبيل المثال التنويع في المنتجات والخدمات، استخدام أساليب وتقنيات تكنولوجية حديثة، والتوجه العالمي نحو تحرير تجارة الخدمات المالية.

تؤدي هذه التطورات إلى تعاظم أهمية الوظيفة الائتمانية للبنك والتي هي مجموعة القواعد والتعليمات والأساليب التي من خلالها يمارس البنك وظيفة منح القروض بشكل منضبط، ويمكن إخضاعها للرقابة وتصحيح المسارات، ولعل أشهر المسميات التي تطلق على تلك الوظيفة "وظيفة منح القروض" أو "الائتمان"، فالمركز المالي لأي بنك يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة، إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعا هاما ضمن بنود المركز المالي، باعتبار أن جهود وقرارات الإدارة كافة تستهدف في المقام الأول بناء محفظة قروض جديدة تتكون من مجموعة من قرارات منح الائتمان والإقراض ذات جودة عالية تحقق عوائد مرتفعة للبنك عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان، حيث إن العائد من النشاط الائتماني يمثل المحور الأساسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى.

مما لا شك فيه أن للعمل البنكي مخاطر تتمثل في احتمالات تعرض العملاء للتعثر وبالتالي التوقف عن سداد الالتزامات التي عليهم اتجاه البنوك، ما يترتب عليه بالتبعية خسارة البنوك المقرضة لأصل أموالها بالإضافة للأرباح المتوقعة منها.

بالرغم من أن هناك معايير فنية للإقراض، إلا أن اتباعها لا يغني عن التعرض لهذه المخاطر، لذلك تلجأ البنوك عادة إلى انتهاجها بعض الطرق التي تسعى من خلالها إلى الحد أو التقليل منها.

ومن خلال مما سبق سيتم طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

الإشكالية الرئيسية:

- ✓ ماهي الضوابط الحاكمة لعملية منح الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ؟

يقودنا هذا السؤال الرئيسي إلى طرح تساؤلات فرعية تتمحور حول الائتمان ومخاطره والسياسات التي يتبعها البنك في منح الائتمان وكذا الطرق التي يستعملها من أجل متابعة وتقييم المخاطر والتحوط منها، إذن:

- ما هو الائتمان البنكي و ماهي المخاطر المرتبطة به ؟ وماهي المراحل التي تمر عليها عملية منح الائتمان ؟
- لماذا تقوم إدارة الائتمان بدراسة طلبات الإقراض قبل منحها القروض ؟
- ما هي السياسات والأسس والمعايير التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في منح الائتمان ؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤلات الفرعية تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- تمر عملية دراسة طلب القرض بعدة مراحل.
- تقوم إدارة الائتمان بدراسة طلبات الإقراض قبل منحها للائتمان لمعرفة الوضعية المالية للعميل ومدى قدرته على السداد.
- لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سياسة ائتمانية محكمة، وهي سياسة معروفة من قبل جميع العاملين والمصالح التي لها علاقة بوظيفة الائتمان.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة لجملة من الأهداف منها:

- معرفة مدى حرية البنك التجاري في التوسع في منح الائتمان.
- دراسة المعايير والقواعد والسياسات التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند قيامه بمنح الائتمان.
- معرفة ما مدى تأثير السياسة الائتمانية على حجم الائتمان الذي يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- وضع سياسة ملائمة تسمح بالتخفيف من آثار عدم السداد بعد وقوعه.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على محددات عرض الإئتمان في البنوك التجارية بصفة عـامة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة خاصة، وذلك عن طريق التطرق إلى معايير منح القروض البنكية وكذا التطرق إلى السياسة الإئتمانية للبنك المدروس ومحاولة إيجاد سياسة ائتمانية مثلى للبنك محل الدراسة.

المنهج المستخدم:

حسب طبيعة الموضوع المختار وبغية للوصول إلى إجابة واضحة عن الإشكاليات المطروحة وإثبات أو نفي صحة الفرضيات المقترحة نتّبع المنهج الوصفي في الجانب النظري من تعريفات وغيرها من النصوص النظرية، والمنهج التحليلي لتحليل المؤشرات والجداول.

حدود الدراسة:

لكل دراسة سواء تطبيقية أو نظرية حدود مكانية وحدود زمانية، وعلى النحو التالي، فإن الحدود المكانية سوف تتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما الحدود الزمانية فسوف تتمثل في فترة الدراسة خلال 2016-2017.

الدراسات السابقة.

- دراسة إيمان نجرو، عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين: "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، المصرف الصناعي السوري أنموذجا".

هدفت هذه الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المصرف فيما يخص متابعة القروض يقوم بكشوف ميدانية على المنشأة، ولكن لا يتم طلب أي بيانات ومعلومات دورية عن العميل وذلك على الرغم من أهميتها للتأكد من استمرار قدرة العميل على التسديد، والتنبؤ بأي حالة تعثر قد يتعرض لها.

- دراسة شريف مصباح أبو كرش: "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي".

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التحليل المالي والائتماني كأداة لاتخاذ القرارات الرشيدة وإلى إحداث التغيرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان والصناعة المصرفية.

توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة طرق ومعايير لتقييم الائتمان في المؤسسات المالية والمصرفية عند اتخاذ القرار الائتماني.

- دراسة عمار أكرم، عمر الطويل: "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المصارف التجارية تعتمد التحليل المالي بشكل كبير، وينصب استخدام المصارف للتحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء للمصارف.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة محاولة اسقاط الواقع النظري لمعايير وضوابط منح الائتمان والسياسات المختلفة لذالك على الواقع التطبيقي من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2016-2017.

هيكل الدراسة:

يتكون هذا البحث من ثلاثة فصول، مقدمة وتليهم خاتمة.

الفصل الأول بعنوان **"الائتمان البنكي وإدارة مخاطره"** وتم تقسيمه لمبحثين، المبحث الأول يتناول مفاهيم حول الائتمان البنكي، نشأته، عناصره وأدواته، أما المبحث الثاني فيتناول المخاطر البنكية وأنواعها، بالاضافة إلى أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية.

الفصل الثاني بعنوان **"ضوابط وسياسات منح الائتمان كآلية للحد من مخاطر الائتمان البنكي"** تم تقسيمه لمبحثين، يتناول المبحث الأول ضوابط الائتمان الداخلية والخارجية، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى إدارة ضوابط منح الائتمان في البنك التجاري من خلال إبراز مفهوم ومكونات السياسة الإقراضية وكذلك الأسس التي تقوم عليها.

الفصل الثالث بعنوان **"ضوابط منح القروض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR"** تم تقسيمه لمبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال إبراز نشأته، مهامه، وكذلك هيكله التنظيمي، أما المبحث الثاني فيتناول واقع تقييم مخاطر عدم السداد بالبنك محل الدراسة، فقد تطرقنا إلى تقييم مخاطر الائتمان من خلال إبراز مؤشرات التقييم المتمثلة في مؤشرات تقييم النشاط، مؤشرات تقييم المناجمنت ومؤشرات تقييم الوضعية المالية.

الفصل الأول:

الائتمان البنكي وإدارة مخاطره

تمهيد:

تلعب البنوك دورا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة، بما تمتاز به من وظائف وما تزاوله من أنشطة كالتعامل في الائتمان والاتجار في الديون، ودورها هذا يتمثل في حل تلك الرغبات المتناقضة القائمة بين صاحب الفائض من الأموال وصاحب العجز باعتبارها وسيطا لتوزيع الموارد المودعة لديها من ذوي الأموال الفائضة إلى أصحاب العجز المالي، ولتحقيق ذلك تعمد البنوك التجارية إلى تجميع الأموال في شكل ودائع تستعملها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين ولذلك يمكن القول أن أهم أوجه توظيفات النقود من طرف البنك التجاري إنما تتمثل في استعمالها في منح الائتمان إلى أولئك الذين يحتاجون إليه.

إن الأهمية التي يكتسيها الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية دفعتنا لأن نخصص هذا الفصل لدراسة الجانب النظري للائتمان البنكي ومخاطره وكيفية إدارتها.

المبحث الأول: الائتمان البنكي وأنواعه.

إن أهمية البنوك تأتي من الأثر الهام في تحفيزها للعرض الكلي للنقود، فهي لا تكتفي بقبول الودائع، بل تقوم بخلقها أيضاً، ويقصد بالنظام البنكي مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان، حيث تأتي معظم إيرادات البنوك من الأنشطة الائتمانية وفوائدها، والاهتمام بالوظيفة الائتمانية هو من واجبات البنك على اعتبار أن المركز المالي لأيّ بنك يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعاً هاما ضمن بنود المركز المالي، وتنبع أهمية الإقراض في العمل البنكي من كونه وسيلة لجمع المدخرات لإعادة ضخها في عروق النظام الاقتصادي بصور عديدة كإقراض النقود وفتح الإعتمادات وإصدار خطابات الضمان وخصم الأوراق التجارية وغير ذلك، فسلامة محفظة القروض يؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة للبنك عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان .

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الائتمان البنكي

أولا: نشأة الائتمان البنكي.

إن أول أشكال العمل البنكي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها، ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه، بعد ذلك ومع تطور العمل البنكي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات البنكية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم[1].

[1] حمزة، محمود، **الاعتمادات المستندية والكفلات البنكية في البنك التجاري السوري ودورهما في الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، 2004، ص 2.

ثانيا: مفهوم الائتمان البنكي.

لغة: إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض.

اصطلاحا: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة.

كما يراد به في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها البنوك بأنواعها[1] .

يعرف الائتمان أيضا بأنه: الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد[2].

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين القروض والائتمان حيث تعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها[3].

هكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل البنكي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال البنوك الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

[1] فلوح، صافي، **محاسبة المنشآت المالية**، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، 1999، ص13.
[2] خطيب منال، تكلفة الائتمان البنكي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد البنوك التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 200، ص 4
[3] عبد الحميد، عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 103.

المطلب الثاني: عناصر الائتمان وأدواته ومزاياه.

أولا:عناصر الائتمان

للائتمان البنكي أربعة عناصر هي:

- **علاقة مديونية:** حيث يفترض وجود دائن وهو مانح الائتمان ومدين وهو متلقي الائتمان مع ضرورة توافر عنصر الثقة بينهما.
- **وجود دين:** وهو المبلغ النقدي الذي منحه الدائن للمدين والذي يتعين على هذا الأخير برده للأول.
- **المدى الزمني:** وهو العنصر الجوهري في الائتمان فهو أساس التفرقة بين المعاملات الفورية والمعاملات الائتمانية وهو يشير إلى الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها.
- **المخاطرة:** وتتمثل فيما قد يتحمله مانح الائتمان كنتيجة لانتظاره تاريخ استحقاق الدين ولعل هذا من بين أسباب حصول الدائن على فائدة[1].

ثانيا: أدوات الائتمان:

أدوات الائتمان " هي عبارة عن وثيقة توضح التزامات المقترض وحقوق المقرض من حيث الأقساط والفوائد ومواعيد الاستحقاق "[2]، ومن ابرز أدوات الائتمان ما يلي:

الأوراق التجارية:

تعد الأوراق التجارية من أدوات الائتمان قصيرة الأجل، والتي هي أساسا مكونة من الكمبيالة، السند الأدنى، الشيك، أدوات الخزانة.

الأوراق المالية:

تعد الأوراق المالية من أدوات الائتمان الطويلة الأجل وهي صكوك تمثل حق ملكية (أسهم) وحق دين (سندات) على الجهات التي تصدرها.

النقود الورقية:

[1] خليل الهندي، أنطوان الناشف، **العمليات البنكية والسوق المالية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، الجزء2، طرابلس، لبنان، 2000، ص19.
[2] نفس المرجع، ص22.

تعتبر النقود الورقية من بين أدوات الائتمان فهي تلقى قبولا لها من طرف الأفراد وهو قبول يتوقف على درجة ثقتهم في الجهة المصدرة لها وهي الدولة، وما يميز هذه الأداة عن أدوات الائتمان الأخرى هو سيولتها التامة.

ثالثا: مزايا الائتمان البنكي.

يحقق الائتمان البنكي مزايا عديدة للمنشآت المقترضة يمكن إبرازها فيما يلي[1]:

- يعتبر الائتمان وسيلة مناسبة لتحويل استعمال رأس المال من شخص لآخر مما يمكن من تحويل المدخرات النقدية إلى من يحتاجها ويستطيع استغلالها وهذا ما يؤدي إلى زيادة إنتاجيته (ربحية رأس المال).
- يمكن الائتمان البنكي المنشآت المختلفة وخاصة الصغيرة والحديثة منها من تجاوز صعوبات الحصول على ائتمان كافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من وجهة نظر الجهات الممولة.
- لا تتدخل البنوك التجارية في مجالس إدارة المنشآت المقترضة، فهي لا تعتبر كمساهم وبذلك تكون لمالكي المنشأة سيطرة كاملة على اتخاذ قرارات تسير المنشأة.
- توفر البنوك التجارية تمويلا بتكلفة اقل قياسا بكلفة الاقتراض من الجهات المالية الأخرى خاصة فيما يتعلق بالقروض الطويلة ومتوسطة الأجل.
- توفر البنوك التجارية ائتمان بأحجام وآجال مختلفة تتناسب مع الأغراض التي تقف وراءه، مما يمكن المنشاة المقترضة من استعمال القرض بصورة أكثر فعالية، لأنه لا يمكن للبنك المطالبة بالتسديد قبل فترة الاستحقاق، وحتى في حالة تعذر التسديد فان البنك يبدي نوعا من المرونة في تأجيل السداد وعدم حجز الضمانات، مما يتيح الفرصة لاستمرار نشاط المنشاة وعدم إرباك سيولتها.
- يمكن للمنشات المقترضة الوفاء بالقرض من الأموال الناجمة عن العمليات التشغيلية وبصورة تدريجية.

[1] فلاح حسن الحسيني، **مؤيد عبد الرحمان الدوري**، إدارة البنوك ،دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص126.

المطلب الثالث: أنواع الائتمان البنكي.

يؤدي الائتمان البنكي دورا بالغ الأهمية في عمليات التمويل، وتزداد أهميتها كلما أصبحت المصادر الداخلية للمؤسسات غير كافية لتمويل نشاطاتها، الأمر الذي يدفعها إلى طلب الحصول على الائتمان من البنوك لضمان استمرارية نشاطها وفي ظل هذه الظروف، ما فتئت البنوك تطور من إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها لسد حاجيات زبائنها في شكل ائتمان.

ويختلف شكل الائتمان البنكي سواء من حيث طبيعته أو أهدافه أو مدته، فقد يكون قصير الأجل لتمويل نشاطات الاستغلال وقد يكون متوسطا أو طويل الأجل لتمويل نشاطات الاستثمار، ولكن لا يتوقف نجاح البنوك على حجم الائتمان أو القروض التي تمنحها فقط، بل أن نجاحها يعتمد أساسا على مواجهتها لمختلف المخاطر التي تتعرض لها، لاسيما مخاطر الائتمان التي تعد أكبر تهديد تواجهه البنوك وعائقا كبيرا يقف أمامها عند منحها لتلك القروض.

إن الشكل الذي تتخذه عمليات الائتمان البنكي متنوع ويمكن تقسيم تلك العمليات إما بحسب طول مدة الائتمان أومن حيث الشخص المتلقي للائتمان أومن حيث الغرض من الحصول عليه أو تبعا للضمانات المطلوبة من الزبون المستفيد.

أولا: من حيث تاريخ الاستحقاق:

ينقسم الائتمان حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي:

1. **ائتمان قصير الأجل:**

هو ذلك الائتمان الذي تقل مدته عن عام، وعادة ما تكون فترة هذا النوع من الائتمان ثلاثة أو ستة أشهر، وينحصر هدفه الأساسي في تمويل العمليات الجارية[1].

ويمثل الائتمان قصير الأجل معظم أنواع التوظيف وأفضلها في البنوك التجارية، كما أنه يعتبر الفرع الرئيسي للتوظيف وما يفيض عن ذلك يوجه لأوجه التوظيف الأخرى.

2. **ائتمان متوسط الأجل:**

هو ذلك الائتمان الذي تتراوح مدته بين عام وخمسة أعوام ويستخدم عادة لتمويل المشروعات في بعض العمليات الرأسمالية (مثل تطوير الإنتاج أو شراء الآلات) واحتياطات الأفراد الاستهلاكية.

[1] خليل الهندي، أنطوان الناشف، مرجع سابق، ص22.

3. **ائتمان طويل الأجل:**

هو ما تزيد مدته عن خمس سنوات بصفة عامة، ومن أمثلته القروض التي تلجأ المشروعات إليها لتمويل احتياجاتها إلى رؤوس الأموال الثابتة أو منح قروض لتمويل المشروعات.

ثانيا: من حيث الغرض من الائتمان: ينقسم الائتمان حسب الغرض من استخدامه إلى عدة أنواع هي:

1. **ائتمان استهلاكي:**
2. هو ذلك الائتمان الذي يكون الغرض من استخدامه استهلاكي وتطلب البنوك التجارية عادة في هذا النوع من الائتمان سعر فائدة أعلى لأنه يتضمن درجة مخاطرة أعلى لأن هذا النوع من القروض غالبا ما يتم سدادها من راتب المقترض ومن ثم فإن القدرة على الدفع تتوقف على استمرار المقترض في وظيفته[1].
3. **ائتمان إنتاجي:**

هو ذلك الائتمان الذي يكون الغرض من استخدامه زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كشراء المواد الخام اللازمة للإنتاج أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للمشــروع.

رغم أن البنوك التجارية لا تحبذ منح القروض الإنتاجية الرأسمالية لطول فترتها ولطبيعة المخاطر التي تلاقيها من جراء منحها[2]، إلا أنه لا يوجد ما يمنعها من منحها لأنه قد تكون أكبر سلامة من تمويل مشروعات أخرى مع مراعاة سلامة المركز المالي للعميل والحصول على ضمان عيني كبير كرهن المصنع، وأن لا تتجاوز طول فترة الوفاء خمس أعوام كحد أقصى وأن يكون استهلاك القرض تدريجيا طول فتـرة استحقاقه، ووضع قيود على النواحي المالية للمقترض[3].

4. **ائتمان استثماري:**

هو ذلك الائتمان الذي يمنح لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في أوراق مالية جديدة، ويكون على شكل قروض استثمارية تمنح إلى سماسرة الأوراق المالية تستحق عند الطلب أو لأجل، كما تمنح للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم من الأوراق المالية، ويمثل القرض الاستثماري جزء من قيمة الورقة المالية المشتراة، فإذا ما حدث وانخفضت القيمة السوقية للأوراق فإن المقترض

[1] عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 1999، ص 199.
[2] نفس المرجع، ص106.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص114.

مطالب بتغطية قيمة الفرق، ويمكن للبنك التجاري أن يبيع الأوراق المالية المرهونة لديه في حالة امتناع المقترض تغطية قيمة ذلك الفرق[1].

5. **ائتمان تجاري**:

تلجأ إليه المشروعات بغرض تمويل جزء من رأسمالها العامل أو الجاري مثل تمويل مشتريات المواد الأولية وأجور العمال ومصاريف الصيانة والوقود[2]، ويكون هذا الائتمان عادة لمدة قصيرة الأجل أي لأقل من سنة، وهو يمثل نسبة لا بأس بها من أنشطة البنك الإقراضية لملاءمته لطبيعة الموارد المالية للبنك والمتمثلة أساسا في الودائع وخصوصا الودائع تحت الطلب.

ثالثا: من حيث الضمان: يعتبر الضمان الوسيلة التي تعطي البنك تأمينا ضد خطر عدم السداد إذ أنه يساعد البنك على استلام حقوقه في القرض عندما يعجز العميل عن سداده، وتقسم القروض حسب هذا المعيار إلى نوعين أساسيين[3]:

1. **القروض المكفولة بضمان:**

الأصل أن الأغلبية العظمى من القروض تكون مصحوبة بضمانات، ويطلق على هذه الضمانات اسم الضمانات التكميلية لأن دورها هو تعزيز عناصر الثقة الموجودة أصلا، وتأخذ هذه الضمانات بدورها شكلين هما[4]:

- ✓ **قروض مكفولة بضمان شخصي:**

وفيه يتدخل شخص آخر يتمتع بالسمعة الجيدة والمركز المالي الجيد فيتعهد بالسداد في حالة عجز المقترض.

- ✓ **قروض مكفولة بضمان عيني:**

وفيه تكون القروض مضمونة بضمان حقيقي(بضائع، أوراق مالية، كمبيالات ...الخ)، ويكون الضمان عيني عادة في حالة الصفقات الكبيرة أو الصفقات ذات المخاطر المرتفعة وعموما فهو يقترن بالقروض متوسطة وطويلة الأجل، وأهم ما ينظر إليه البنك عند منحه قرضا مضمونا بضمان عيني هو ما يعرف بـ "هامش الضمان" والذي يمثل الفرق بين قيمة الضمان وقيمة القرض نفسه.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 115.
[2] زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص79.
[3] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 108.
[4] نفس المرجع، ص 109.

2. **قروض غير مكفولة بضمان:**

قد يمنح البنك قرضا لأحد عملائه الجيدين بدون أي نوع من الضمـانات وذلك بعـد التحقق من مركزه المالي وسمعته الجيدة وسلامـة الأعمال التي يقوم بها، وقيامه بتسديد التزاماته في المواعيد المحددة باستمرار.

رابعا: من حيث الشخص المستفيد من الائتمان: حسب هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من الائتمان:

1. الائتمان الخاص:

وهو ما يحصل عليه الأفراد ويعتمد البنك التجاري في منحه لهذا النوع من الائتمان على الثقة التي يكتسبها الأفراد لدى البنك والوضعية المالية الحالية والمستقبلية المتوقع تحقيقها من طرف طالبي الائتمان.

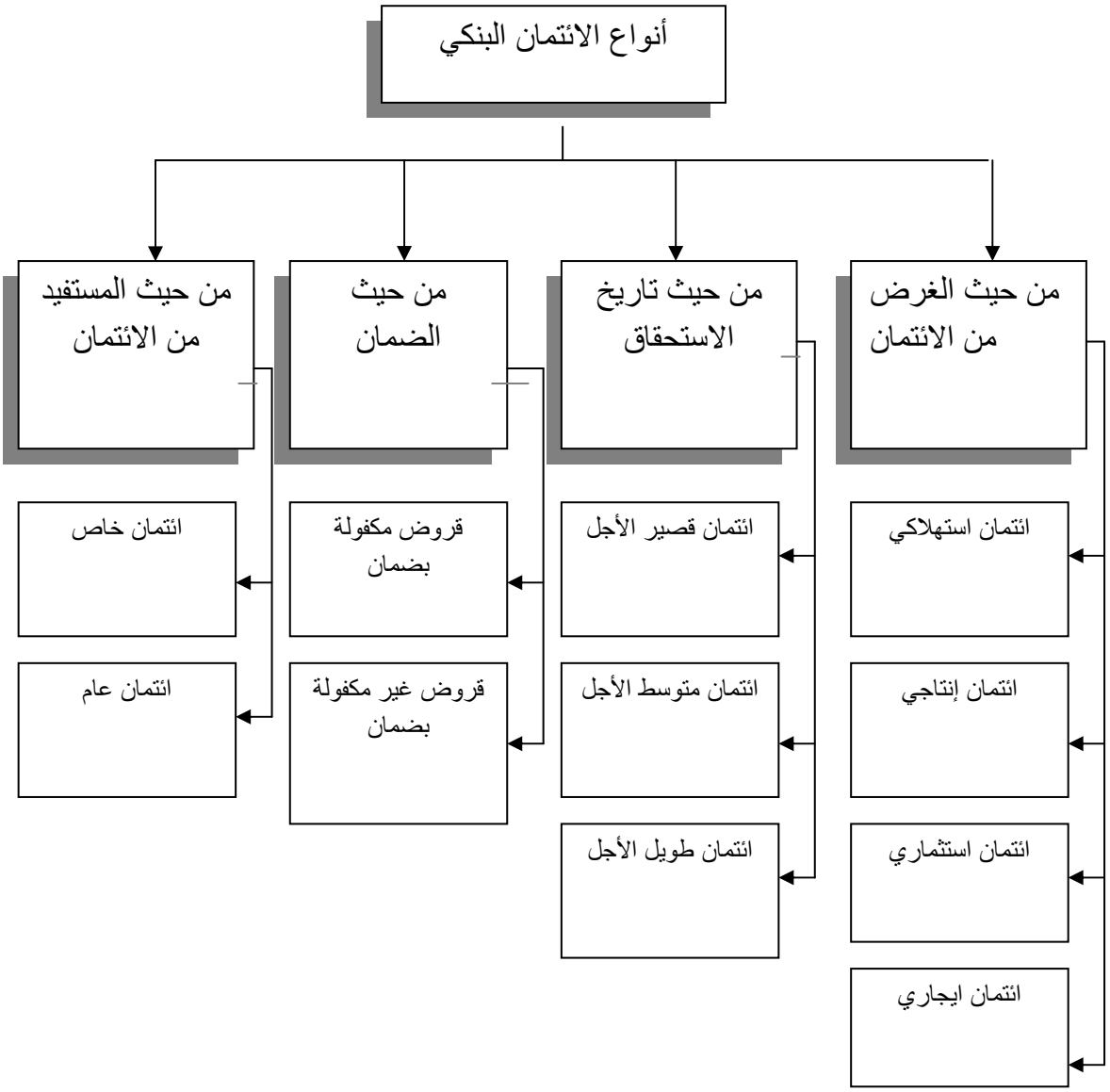
2. الائتمان العام:

وهو ما تعقده الأشخاص العـامة (مؤسسات عمومية، مصالح حكومية...) وتعتمد قدرة الدولة في الحصول على الائتمان على القدرة المالية لأفراد المجتمع ومؤسساته المالية والاستقرار السياسي الذي تتمتع به الحكومة، ومركزها المالي وسمعتها في تعاملها مع ما عقدته من قروض سابقة وعلى وقت إصدار القرض[1].

[1] جميل الزيدانين، **أساسيات في الجهاز المالي**، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 50.

ويمكن جمع مختلف تصنيفات الائتمان البنكي في الشكل التالي:

شكل رقم(1-1): أنواع الائتمان البنكي.



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص114.

المبحث الثاني: المخاطر وإدارة المخاطر الائتمانية

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، والتي تفسر بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي، وتتطلب عملية تعظيم الثروة أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها البنك، نتيجة توجيهه لموارده المالية في مجالات تشغيل مختلفة.

المطلب الأول: المخاطر البنكية وأنواعها.

أولا: مفهوم المخاطر البنكية.

تناولت الدراسات الاقتصادية المخاطر البنكية بتحليلها والتنبؤ بها الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك على اتخاذ قرارات موضوعية، وتعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة.

تحديدا في المجال البنكي تعرف المخاطر البنكية على أنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف البنك المرجوة.

يمكن تعريف خطر الائتمان بأنه " خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يواجهها المدين، لذلك فهي تصيب مانح الائتمان، ولا تتعلق بعملية تقديم الائتمان فحسب بل تستمر حتى إنهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه ويكون السبب الرئيسي فيها المدين بسبب عدم التزامه واستطاعته وقيامه برد أصل القرض وفوائده"[1].

بهذا فإن خطر منح الائتمان هو تعبير عن المخاطرة الناجمة من احتمال عدم استطاعة العميل تسديد مبلغ القرض واحتمال تحقيق الخسارة نتيجة ذلك، وتبعا لهذا فكل عملية اقتراض تتضمن درجة معينة من المخاطر الائتمانية لان الائتمان في كل الأحيان يتضمن تأجيل الدفع والوعد به في المستقبل.

ثانيا: أنواع مخاطر الائتمان البنكي.

مهما تعددت الأخطار التي تتعرض لها القروض فهي على نوعين، منها ما يتسبب فيه العميل وتسمى أخطار خاصة ومنها ما لا علاقة له بالعميل ولا بالمؤسسة المقترضة وتسمى بالأخطار العامة، ويضاف إلى هذين القسمين المخاطر الناتجة عن أخطار البنك نفسه.

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان البنكي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 210، 211.

1. المخـاطر الخاصة:

ترتبط هذه المخاطر بالعميل أو النشاط الذي ينتمي إليها وتنقسم بدورها إلى:

- ✓ **مخاطر متعلقة بالعميل:** وترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية المتعلقة بالجدارة الائتمانية للعميل مثل أهليته وسمعته ونزاهته والتزامه بالوفاء بحقوق الآخرين المتعاملين معه في مجال نشاطه وسلوكياته الأخلاقية فقد يفقد العميل أهليته كما قد يهدر سمعته الشخصية نتيجة سلوكيات اجتماعية طرأت على سلوكه الشخصي بعد تحصله على القرض[1].

فمن العملاء من هم قادرين على سداد مديونياتهم ومع ذلك يتهربون من سدادها بل لا يمانعون من الدخول مع البنك في منازعات قضائية وهكذا تنشأ بعض التصرفات السيئة من بعض العملاء تضر بالبنك وتشكل له خطورة[2].

كما قد يكون البنك التجاري عرضة لمخاطر عدم السداد نتيجة لتدهور المركز المالي لطالب الائتمان أو تدهور الكفاءة الإدارية في إدارة العميل لنشاطه، مما يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة وبالتالي تراجع القدرة الإنتاجية وجودة المنتجات التي يتخصص العميل في تقديمها، نتيجة خلل في سياسات وأساليب الإنتاج المتبعة[3].

- ✓ **مخاطر مرتبطة بالنشاط الذي يزاوله المقترض:** ترتبط هذه المخاطر بالنشاط الذي ينتمي إليه العميل، وهي مخاطر مختلفة من نشاط إلى آخر ففي الإنتاج الزراعي هناك مخاطر الظروف المناخية القاسية وفي الإنتاج الصناعي بشكل عام هناك أخطار تتعلق بعدم توفر المواد الخام للإنتاج أو تغير أذواق المستهلكين أو دخول منافسين جدد.

2. المخـاطر العامة:

يقصد بها المخاطر التي تتعرض لها القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشأة المقترضة ويمكن جمعها في:

[1] أحمد غنيم، **صناعة القرار الائتماني والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، مطبع المستقبل، ط2، مصر، ص73.
[2] فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان والقروض البنكية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة**، مصرن 2000، ص27.
[3] أحمد غنيم، **صناعة القرار الائتماني والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، مرجع سابق، ص73.

- ✓ **مخاطر أسعار الفائدة:**

ويقصد بها احتمال تقلب أسعار الفائدة في المستقبل، فإذا ارتفعت أسعار الفائدة عن المعدل المتفق عليه، أصبح عائد البنك التجاري أقل من عائد السوق على الاستثمار، هذا إذا ما كانت قروض طويلة الأجل، أما إذا كانت قروض قصيرة الأجل فإن درجة الخطر تكون أقل حيث إذا كان هناك ارتفاع معدلات الفائدة قد يمكن للبنك التجاري استثمار أمواله بمعدلات فائدة مرتفعة والعكس في حالة انخفاض معدلات الفائدة.

- ✓ **مخاطر التضخم:**

إن تعرض البلاد للتضخم بعد أن تم الاتفاق بين البنك والعميل على القرض سوف يترتب عن ذلك انخفاض القوة الشرائية لأصل القرض والفوائد وهذا ينعكس سلبا على البنك نتيجة لتزعزع المركز المالي للعميل.

- ✓ **مخاطر الدورات التجارية:**

وهي المخاطر الناشئة عن تعرض الاقتصاد إلى هزات وأزمات تؤثر سلبا على نشاط المنشأة المقترضة وعلى مقدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات.

- ✓ **مخاطر السوق:**

إن التغيرات الجوهرية الحاصلة في النظام الاقتصادي والسياسي أو وقوع أحداث على المستوى المحلي أو العالمي، له الأثر الكبير على العلاقات الائتمانية القائمة بين البنك وعملائه، فمتى كانت لتلك التغيرات أثار إيجابية على نتائج نشاط منشأة الأعمال أمكن استرجاع ما قدمه البنك من قيم، أما إذا كانت سلبية فقد يؤثر على مقدرتها على الوفاء بالدين الشيء الذي يجعل البنك عرضة لخطر عدم التسديد من طرف هؤلاء نتيجة عجزهم[1].

3. **المخاطر الناتجة عن البنك نفسه:**

إن البنك أثناء قيامه بعمليات منح الائتمان يكون عرضة للأخطاء المرتكبة أثناء تحليله للبيانات المقدمة من طرف طالب القرض أومن تلقيه للضمانات المقدمة، أو ما يمكن أن يقع فيه أثناء متابعة للقرض الممنوح.

[1] محمد الصالح الحناوي، **السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، ص275.

ومن بين الأسباب التي تعرض البنك لمثل هذه الأخطار[1]:

- ✓ قلـة خبرة الموظفين في الاستفسار عـن العميل، وإجراء التحليلات الأزمة للقوائم المالية.
- ✓ ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية وعدم توافر قنوات اتصال جيدة بين المصالح المختلفة داخل البنك وتداخلهـا ممـا يؤثر سلبا على اتخاذ القرار الائتماني ومتابعته.

ثالثا: المخاطر الائتمانية.

1. مخاطر السيولة:

ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر[2]:

- ✓ ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- ✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.
- ✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
- ✓ تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

2. مخاطر التسعير:

يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي.

[1] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، ط3، مصر 1996، ص: 130، ص: 131.
[2] حسين بلعجوز، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر-تقنيات ،جامعة جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005، ص: 7.

3. **المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل:**

من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل .

يتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموما ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية.

4. مخاطر تقلب أسعار العملات:

تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.

5. مخاطر التنفيذ:

من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية[1]، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة.

6. مخاطر الأخطار والتبليغ :

لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك بخضوع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وان الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة.

[1] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005 ،ص: 153.

7. **مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان:**

عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري.

8. مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات:

إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على[1]:

- ✓ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن 6 شهور ويشترط وجود مبررات قوية.
- ✓يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة.
- ✓يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام.
- ✓يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات.
- ✓تجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.

9. مخاطر تبادل المعلومات:

أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي.

10.مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة:

إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات.

[1] سمير الخطيب، **مرجع سابق** ص: 156.

11.مخاطر الربحية مقابل الأمان:

كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة.

12.**مخاطر عدم القدرة على السداد:**

تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها نذكر[1]:

- ✓ خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءا على سمعته وجدارته الائتمانية.
- ✓ خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية[2].

وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من 3 شهور بعد حلول موعد السداد و خرق الاتفاق.

لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لـ3 سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة.

13.مخاطر السوق:

ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أداءه خلال 3 سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أداءه ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق .

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد-إدارات-شركات-بنوك)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ،ص: 244.
[2] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ جودة، مرجع سابق ص: 283.

14.مخاطر تآكل الضمانات:

عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموما تركيزه على تقديم الضمانات التالية :

العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات.

15.مخاطر التركيز:

تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية:

- **العملاء:** عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء لا يتجزأ من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا أو قصوى.
- **النشاط:** في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع، والتقيد بتعليمات السلطات الرقابية.
- **الضمانات**: يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلا.
- **الاستحقاقات:** إن تركز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالإعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية.

16.المخاطر السياسية والقانونية:

يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها البنكية[1]، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة.

[1] ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة،2000، ص: 449.

رابعا: مفهوم المخاطر الائتمانية حسب مقررات لجنة بازل.

1. **الأخطار الائتمانية حسب بازل I :** اهتمت بالأخطار الائتمانية، أهم ما ركزت عليه نذكر[1]:

أ- تصنيف الدول: التفرقة ما بين الدول من ناحية المخاطر إلى:

- دول منخفضة المخاطر: وهي مجموعة الدول العشر إضافة إلى سويسرا والمملكة العربية السعودية.
- باقي دول العالم: تتميز بارتفاع درجة المخاطر فيها نظرا لظروفها الاقتصادية والسياسية.

ب- تحديد أوزان المخاطر : قد قامت بتقسيم الأصول إلى نوعين هما:

- أصول الميزانية: عدم قدرة البنك على استرجاع أمواله تختلف من أصل إلى آخر ومن متعامل لآخر كذلك، وبصفة عامة قسمتها إلى فئات تتراوح أوزانها ما بين 0 و100.%
- الأصول خارج الميزانية: يتم تحويلها إلى أصول ائتمانية عن طريق ضرب مبالغها في معاملات تحويل المحددة، ثم ترجحها بالأوزان المقابلة لها وفقا للمستفيد منها.

[1] سمير الخطيب، **"قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص ص،31-38.

الجدول رقم 1-1: الموجودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل I.

الموجودات	الوزن
أولا : موجودات لا تحمل مخاطر.	
- النقود - المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية - مطلوبات أخرى من دول OCDE * وبنوكها المركزية - مطلوبات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومات OCDE	صفر
ثانيا : موجودات متوسطة المخاطر	
- مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها (باستثناء الحكومة المركزية)	0-50% بحسب تقدير السلطة
- مطلوبات من مصارف مرخصة في دول OCDE أو قروض مضمونة من قبلها	%20
- المطلوبات من مصارف التنمية الدولية والإقليمي	%20
- مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات OCDE أو قروض مضمونة من قبلها	%20
- مطلوبات أو قروض مضمونة من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أقل من سنة	%20
- قروض تم تسنيدها بالكامل لعقارات لأغراض السكن والتأجير	%50
ثالثا : موجودات عالية المخاطر	
- مطلوبات من القطاع الخاص - مطلوبات من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة - مطلوبات من الحكومات المركزية لدول غير OCDE (ما لم تكن بالعملة المحلية) - مطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام - الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات - العقارات والاستثمارات الأخرى - الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل مصارف أخرى - الموجودات الأخرى	%100

المصدر: الطيب لحيلح، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل، الملتقى الوطني حول: "الإصلاح المصرفي في الجزائر"، جامعة جيجل، 2005، ص19.

* منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: Organisation for Economic Co-operation and Development) متاح على
http://www.oecd.org/general/listofoecdmembercountries
title|ratificationoftheconventionontheoecd.htm=لائحة بأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية | publisher:OECD.org

2. الأخطار الائتمانية حسب بازل II :

وتبقي المقررات الجديدة لبازل II على نفس المفهوم لرأس المال القانوني والذي يمثل شريحة رأس المال الأساسي وكذلك رأس المال المساند حيث بقيت مكوناته على حالها، إلا أنها عدلت جذريا من نظام الأوزان فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقترض (الدولة، المؤسسات، البنوك الأخرى) بل أصبحت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل، وتشير اللجنة إلى أن الاتفاق الجديد يقدم سلسلة من المقاربات الأساسية والمتطورة لقياس مخاطر الائتمان والتشغيل[1].

أ- **رسملة المخاطر الائتمانية :** سمحت اللجنة بثلاث مناهج لقياس المخاطر الائتمانية وهي:

- **المنهج القياسي:** يتميز بأنه أكثر حساسية للمخاطر حيث يقوم البنك بتحديد وزن المخاطر لكل عنصر من عناصر الموجودات والبنود خارج الميزانية وينتج عن ذلك مجموع كلي لقيم الموجودات المرجحة بالمخاطر.
- **منهج التقييم الداخلي للمخاطر.**
- **منهج التقييم الداخلي المتقدم للمخاطر.**

وبموجب المنهجين الأخيرين يسمح للبنوك باستخدام تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض وهذا بالنسبة للبنوك التي لديها تصنيفات داخلية متطورة وذلك بعد موافقة السلطات الرقابية على سلامة التصنيف، ووفقا لهاذين المنهجين تقوم البنوك بتجزئة تعرضها للمخاطر الائتمانية إلى عدة شرائح، وتقدم ضمن كل شريحة مقاييس كمية أساسية تعبر عن تقديراتها الداخلية للتعرض للمخاطرة وتخضع هذه التقديرات إلى معايير منهجية وإفصاحية صارمة، وبموجب ذلك فان البنوك تقوم بتقدير أهلية الاقتراض لكل عميل ثم تقوم بترجمة تلك الملاءة إلى تقديرات لمبالغ الخسائر المستقبلية المحتملة والتي تشكل أساسا لمتطلب الحد الأدنى لرأس المال.

3. الأخطار الائتمانية حسب بازلIII :

من بين التعديلات التي أدخلت على مفهوم المخاطر الائتمانية في مقررات بازل III ما يلي:

[1] مجلة اتحاد المصارف العربية، **بازل II فرصة أم تحد؟**، العدد 279 ، فبراير 2004. ص 8.

مخاطر الائتمان المرتبطة بالمشتقات المالية وعمليتا إعادة شراء سندات الخزينة والأوراق المالية:

تشدد لجنة بازل من خلال هذا المحور على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة (CCR) والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في مقررات بازل الثانية، إلا أن البنوك تعترض على هذه المقاربة التي لا تأخذ في الحسبان تقنيات الحماية (Hedging) الفعلية للمخاطر الاقتصادية وما تستوجبه من تخفيض كمية رأسمال المطلوب، ويخشى بعدم التمييز بين المخاطر المحمية وغير المحمية أن تشجع لجنة بازل البنوك على عدم اعتماد مناهج ديناميكية لإدارة المخاطر[1].

المطلب الثاني: أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية.

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها.

تتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي:

- ✓ بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.
- ✓ بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني.
- ✓ مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي:
  - نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع.
  - توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي.
  - نسبة القروض غير المضمونة إلى إجمالي المحفظة.
  - بيان عن التركزات التي تصل إلى 25 % فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية، أو في صور تمويل مختلفة.

[1] مكرم صادر، **اتفاقية بازل الثالثة (الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة)** ، اتحاد المصارف العربية، العدد358، أيلول/سبتمبر 2010، بيروت، لبنان ، ص 106.

- بيانات إجمالية عن التركزات التي تزيد 10 % من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى).
- نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات غير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة.
- نسبة التسهيلات الغير المنتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية.
- نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية.
- نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض.
- إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض.

✓ بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة.

✓ تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها، وتحديد أسباب تعثر الديون الغير المنتظمة.

فيما يلي عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية:

جدول رقم (1-2): أهم مؤشرات قياس المخاطر:

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	–صافي أعباء القروض / إجمالي القروض –مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض –مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة
مخاطر السيولة	–الودائع الأساسية / إجمالي الأصول –الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول –الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مخـــــاطر أســـــعار الصرف	-المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية -إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	-إجمالي الأصول / عدد العاملين -مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	-حقوق المساهمين / إجمالي الأصول -الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة -القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد- إدارات- شركات- بنوك)** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص: 239.

المطلب الثالث: إدارة مخاطر الائتمان البنكي.

انطلاقا مما ما سبق ذكره بالنسبة للمخاطر الائتمانية وكيفية قياسها والتحكم فيها فإنه من الضروري أن تتولى الإدارة المركزية للمخاطر بالبنك الإشراف عليها والعمل على الحد والتخفيف منها لتعديل المسار الائتماني وضمان الأداء البنكي، وفيما يلي عرض لكيفية تسيير المخاطر وإدارة القروض المتعثرة.

أولا: إدارة المخاطر بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل للرقابة البنكية.

مع تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وارتفاع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها أدرجت لجنة بازل للرقابة البنكية بمشاركة الدول الصناعية الكبرى بحضور ممثلي محافظو البنوك المركزية لـ إثنى عشرة دولة (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، لوكسمبورغ) عام 1988 وتم الاتفاق على وضع معدل 8 % كحد أدنى لكفاية رأس مال البنوك وألزمت البنوك بتطبيقه قي نهاية عام 1992.

واهتمت لجنة بازل كنظام رقابي بالمخاطر البنكية التي تواجه النشاط البنكي، وأنظمة قياس المخاطر، وطرق إدارتها للتخفيف منها والمحافظة على استقرار الجهاز البنكي.

فوظيفة إدارة المخاطر على مستوى البنك هي وظيفة أساسية تهتم بالتنسيق بين كافة الإدارات البنكية من حيث تحديد مختلف المخاطر التي تواجه البنك كمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير ترفع إلى الإدارة العليا لمناقشتها.

فالهدف الأساسي هو"قياس حجم المخاطر" المتوقع حدوثها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها وليس إلغاءها نهائيا[1].

ونشير في هذا الصدد أن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية:

[1] حسين بلعجوز، **مرجع سابق**، ص:9.

- ✓ أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى " لجنة إدارة المخاطر" تهتم بإعداد السياسة العامة، أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.
- ✓ تعيين "مسؤول مخاطر" لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي.
- ✓ وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة.
- ✓ تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- ✓ استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.
- ✓ ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

ثانيا: تسيير المخاطر الائتمانية:

يقصد بتسيير المخاطر على أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها[1]، ويرتكز تسيير المخاطر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في:

- ✓ الاختيارية: أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطر المعدومة.
- ✓ وضع حد للمخاطر: وهذا حسب نوع وصنف القرض.
- ✓ التنوع: وهذا بتجنب تمركز القروض لعملاء معينين.

وتعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام البنكي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك.

[1] نعيمة بن العامر، **المخاطرة والتنظيم الاحترازي**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات- جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر2004، ص:467.

1. **الاستعلام البنكي:**

قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

✓ **إجراء مقابلة مع طالب القرض:**

إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح.

✓ **المصادر الداخلية من البنك**:

يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- الحسابات البنكية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك.
- الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه.
- التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

✓ **المصادر الخارجية للمعلومات:**

تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر.

✓ **تحليل القوائم المالية:**

هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد.

2. الأسلوب الوقائي:

لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

✓ **طلب الضمانات الملائمة:**

تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات:

- **الضمانات الشخصية:**

هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم[1]:

أ- الكفالات:

الكفالة هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن أن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به الدائن نفسه.

ب- الضمان الاحتياطي:

هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجرى عليها هذا النوع هي السفتجة، السند، والشيكات.

ت- تأمين الاعتماد:

هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية الذي ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد وكون أن تغطية الائتمان احتماليا ذلك ما يجعله موضع تأمين.

- **الضمانات الحقيقية:**

ترتكز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض وتأخذ شكل الرهن العقاري، الرهن الحيازي، الامتياز[2]، وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار:

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ،ص،ص: 165،166 .
[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 168.

- ألا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان.
- كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى.

✓ **الحد من التركز الائتماني:**

يقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها من خلال[1]:

- تفرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح ما بين 10% - 25% من رأس المال الموضوع ويتعين الاهتمام بالمتابعة لأي تركز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية مع المتابعة الدورية.
- طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الأمور الأساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة.
- كفاية رأسمال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دوليا – لجنة بازل للملاءة البنكية – ويتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات بما يكفل جودة الأصول القائمة.

✓ **الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية:**

بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية.

3. **الأسلوب العلاجي:**

يتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها ويقوم هذا الأسلوب على :

✓ **تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني:**

بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على:

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **التسهيلات البنكية للمؤسسات والأفراد**، دار الوسام للطباعة ،1998، ص12.

- إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية.
- الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان.
- وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.

ثالثا: وسائل الحد من مخاطر الائتمان البنكي.

إن التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديدها بدقة يساعد إدارة الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها، وبما أن المخاطر يصعب القضاء عليها فإن الحد والتخفيف منها من استراتيجيات الأداء البنكي ومن بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنويع على مستوى القروض وعلى مستوى محفظة الاستثمار، وفيما يلي نتناول تنويع مخاطر الائتمان ونظرية ماركويتز:

1. تنويع مخاطر الائتمان ونظرية ماركويتز :

تعد فكرة تنويع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان، وتقوم فكرة التنويع على[1]:

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.
- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).
- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير).
- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات (بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية رئيسية معينة).

فالتنويع في معناه البسيط هو تطبيق للمثل القائل " لا تضع كل ما تملك من بيض في سلة واحدة " وعلى هذا التصور كانت نظرية هاري ماركويتز Markowitze الذي قدم التصورات التالية:

في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وسالب ببعضها البعض وكان عائد الاستثمار(أ) أكبر من عائد الاستثمار(ب) " أي أن معامل ارتباط-1" فالتنويع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر نهائيا، إلا أنه غير ممكن عمليا.

في حالة عدم ارتباط المشروعات الاستثمارية " أي أن معامل ارتباط =0 " فإن التنويع في هذه الحالة يؤدي إلى التخفيض من درجة المخاطر بشكل كبير.

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان البنكي**: الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000 ،ص39

أما في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وموجب" أي أن معامل ارتباط +1" فالتنويع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض للخطر.

بذلك انعكست نظرية التنويع على القرار الائتماني للبنك والذي يحدد على أساسه مدى الميل إلى المخاطر، ولأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على إدارة الائتمان الأخذ بمنهج التنويع ونظرية المحفظة لماركويتز حيث يسمح ذلك بالتحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها والحد منها إلى أدنى مستوى ممكن وكلما كان التنويع كبير كلما قلت المخاطر.

2. تنويع محفظة الاستثمار

إلى جانب تنويع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنويع محفظتها الائتمانية وهو ما يعرف بـأسلوب " التنويع البسيط " ويتمحور تصور ماركويتز في تنويع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين[1]:

- الأول: معدل العائد على الأصول.
- الثاني: التغير المتوقع على هذا العائد استنادا إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد .

ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تتحدد مستوى مخاطر أقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة.

فنظرية التنويع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفئة بمدلول العائد والمخاطر، ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنويع محفظة الاستثمار.

في دراسة تطبيقية تناولت محفظة استثمارية متنوعة تم اختيارها عشوائيا وحصرها بين (10-15) استثمار وكانت النتائج تخفيض نسبة المخاطر إلى 85 %.

[1] ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،2000، ص455.

خلاصة:

رغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني.

إن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد ما احتمالات حدوثها وهو ما يساعد إدارة الائتمان على التحوط منها وتجنب آثارها السلبية، فالقضاء على المخاطر البنكية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية خاصة مستحيل فالخطر يظل قائما في جميع نشاطات البنك وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عن حدوثها.

يعد تحليل الائتمان أساس متابعة وإدارة مخاطر الائتمان البنكي كما أن قياس تلك المخاطر يساعد بدرجة كبيرة في الحد منها ومن بين الوسائل الهامة للحد والتقليل من تلك المخاطر والذي أصبح اتجاها حديثا تتبناه الكثير من المؤسسات في ظل زيادة المنافسة وكثرة المخاطر هو الاعتماد على فلسفة التنويع سواء بتنويع مخاطر الائتمان أو تنويع محفظة الاستثمار لضمان تحقيق عوائد بأقل خسائر ممكنة.

الفصل الثاني:

ضوابط وسياسات منح الائتمان كآلية للحد من مخاطر الائتمان البنكي

تمهيد:

تستمد المصارف التجارية معظم أرباحها من الفوائد الناتجة عن منح القروض وتعتمد في ذلك على موارد الغير، والمتمثلة في الأموال المودعة لديها من طرف العملاء، حيث تمنح هذه الأموال للمصارف القدرة على التوسع في الائتمان، لكن قدرة المصارف التجارية في ذلك ليست مطلقة، إذ أنها تخضع لمراقبة خارجية يفرضها البنك المركزي بهدف التحكم في حجم الائتمان البنكي بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية، كما تخضع لإجراءات وقوانين داخلية يضعها البنك التجاري محاولة منه تجنب مخاطر عدم التسديد.

سعيا منا لإلقاء الضوء على مدى حرية البنك التجاري في التوسع في منح الائتمان سنخصص هذا الفصل لدراسة مختلف الضوابط الحاكمة لعملية منح الائتمان في البنوك التجارية.

المبحث الأول: ضوابط الائتمان.

هي تلك الضوابط التي تفرض على البنك التجاري من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول عن مراقبة الائتمان البنكي، وبعبارة أخرى هي تلك الأدوات التي يستعملها البنك المركزي لمراقبة الائتمان الممنوح من طرف المصارف التجارية.

المطلب الأول: ضوابط الائتمان الخارجية.

قبل التطرق إلى هذه الأدوات لا بأس أن نتعرض أولا إلى أهمية رقابة البنك المركزي للائتمان البنكي ثم التطرق إلى مختلف أدوات الرقابة وفي الأخير سنتعرض إلى عنصر استقلالية البنك المركزي حتى نوضح سبب حصرنا للضوابط الائتمان الخارجية على رقابة البنك المركزي.

أولا: أهمية رقابة البنك المركزي للائتمان البنكي.

يعتبر النظام المالي الآن بمثابة المركز العصبي للأمم الحديثة الذي لا يتصور وجودها بدونه ولا تتصور سلامتها إلا بسلامته، وكما يحتاج هذا النظام إلى سياسة نقدية سليمة وإدارة سليمة لها، فهو يحتاج إلى جهاز مالي بنكي سليم، ومن ثمة كان من الطبيعي مراقبة عمل البنوك التجارية باعتبارها أهم مؤسسات الجهاز البنكي .

وهناك العديد من الأسباب التي تفسر اهتمام المسؤولين عن إدارة السياسة النقدية بسلامة وكفاءة الجهاز البنكي من أهمها[1] :

- ✓ قد تتسبب المصارف المتعثرة في تهديد تكاملية نظام المدفوعات الذي يلعب دورا جوهريا في تنفيذ السياسة النقدية.
- ✓ إن ارتفاع نسبة القروض الرديئة في الجهاز البنكي المتعثر غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، وبالتالي ارتفاع أسعار الإقراض في المدى القصير على الأقل، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من دور الوساطة وإضعاف إمكانية التحكم النقدي بالإضافة إلى تأثر قدرة المصارف على زيادة الإقراض إلى المستويات المطلوبة في حالة الرغبة في التوسع النقدي بالعب المستمر للقروض الرديئة.
- ✓ يؤثر الجهاز البنكي المتعثر على توزيع الموارد، فالاضطرار لمد أو إعادة تمويل القروض التي مرت مواعيد استحقاقها يؤدي إلى تقييد إمكانية الإقراض لمقترضين جدد ويفقد بالتالي خاصيته التجددية.

[1] محمد دويدار، أسامة الفولي، **مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص263.

إن الأهميـة التـي تحتلها السياسة النقديـة في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية، جعلت البنك المركزي يقوم بالإشراف مع الحكومة في وضع أهداف هذه السياسة وتدبير الوسائل اللازمة لتحقيقها.

فكما سبق ورأينا للمصارف التجارية القدرة على خلق الائتمان وهي بهذا تؤثر في عرض النقود مما يكون له آثار على سير النشاط الاقتصادي، لذا لا يمكن بحال من الأحوال أن تترك المصارف التجارية بمفردها تتبع السياسة الائتمانية التي تشاء لأن توسعها في منح الائتمان قد لا يكون موافق وملائم لطبيعة الظروف الاقتصادية السائدة، ومن هنا يتدخل البنك المركزي بالحد من التوسع في الائتمان، وكذلك الأمر إذا رأى البنك المركزي ضرورة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان[1].

الواقع أن هدف السياسة النقدية التي يرمي البنك المركزي إلى تحقيقها، لا يختلف في الأساس عن الأهداف الاقتصادية العامة التي تضعها الدولة باعتبار أن السياسة النقدية فرع من فروع السياسة الاقتصادية، و نجد في مقدمة أهداف السياسة الاقتصادية:

- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية على كافة المستويات القطاعية والإقليمية والقومية.
- ✓ التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المادية والبشرية.
- ✓ تحقيق الاستقرار السعري لا سيما في الفترة القصيرة.

ثانيا: وسائل البنك المركزي في تحقيق مراقبة الائتمان البنكي.

يلجأ البنك المركزي إلى وسائل وأدوات عديدة لمراقبة عرض واستخدام الائتمان من طرف المصارف التجارية، ويجب أن لا يغيب عن البال أن فاعلية هذه الوسائل و أسس تنفيذها تختلف من بلد إلى آخر، ويمكن تقسيم هذه الوسائل إلى أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة وفقا للأسلوب الذي يتبعه البنك المركزي للتحكم في حجم الائتمان.

1. الأدوات غير المباشرة:

تمكن هذه الأدوات البنك المركزي من التحكم في حجم الائتمان بصورة غير مباشرة، وتتميز بكونها أكثر مراعاة لقوى العرض والطلب في السوق وتسمـح للبنوك من ثم بقدر من الحركة والمناورة[2]، ومن بين أهم هذه الأدوات:

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، كلية التجارة الإسكندرية، 2003، ص ص 71-72.
[2] محمد دويدار، أسامة الفولي، مرجع سابق، ص256 .

أ. سعر إعادة الخصم:

هو عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف المصارف التجارية[1].

يعتبر الاقتصادي الإنجليزي " H.Thorton " أول من بين كيفية استعمال معدل إعادة الخصم في مراقبة القرض[2]، ومن ثم بدأ بنك إنجلترا في الاعتماد على هذه السياسة منذ القدم ابتداء من عام 1839.

ب. أثر سياسة سعر إعادة الخصم:

عندما يريد البنك المركزي أن يؤثر على حجم الائتمان فانه يقوم بتغيير معدل إعادة الخصم، فإذا ما لاحظ أن حجم الائتمان قد زاد عن المستوى المطلوب للنشاط الاقتصادي ونتيجة لذلك أخذت تظهر بوادر التضخم النقدي في الاقتصاد فانه يقوم برفع سعر إعادة الخصم؛ بمعنى انه يقرر زيادة تكلفة حصول المصارف التجارية على الائتمان منه وذلك في إطار سياسة انكماشية عامة، من هنا تضطر المصارف التجارية بدورها إلى رفع أسعار الفائدة وسعر الخصم بالنسبة للمتعاملين معها، و هذا ما يدفع هؤلاء المتعاملين إلى التقليل من حجم أوراقهم التجارية المخصومة لدى المصارف ، وأيضا الحد من اقتراضهم من هذه المصارف وهكذا يكون البنك المركزي قد حد من القدرة الاقراضية للمصارف التجارية.

أما إذا لاحظ البنك المركزي حاجة النشاط الاقتصادي إلى ائتمان إضافي فإنه يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم مما يؤدي إلى عكس النتائج السابقة وذلك في إطار سياسة توسعية نظرا لما تسببه من زيادة كمية النقود في الاقتصاد.

- **فعالية سياسة سعر الخصم:**

يجب الإشارة في البداية أن فاعلية هذه السياسة بصفة عامة تستدعي أن لا تكون هناك مصادرا أخرى للسيولة أو الائتمان بخلاف البنك المركزي من شأنها أن تقلل من أهمية القروض الأخيرة وتكلفة هذه القروض.

لقد لاقت هذه السياسة نجاحا في القرن التاسع عشر، أما في الوقت الحاضر فلم تعد لها تلك الأهمية، حيث أثبتت التجربة العملية أنه على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة و توفر السيولة لدى المصارف التجارية فإن رجال الأعمال لا يقبلون على الاقتراض في فترات الأزمات وفي مثل هذه

[1] مروان عطون، **أسعار صرف العملات**، دار الهدى، الجزائر، 1992،ص 44.
[2] Rymand barre, Economie Politique ,Presses Universitaire de France, Themis, 6eme Editions 1970, P 393.

الأوضاع لا يمكن لسياسة سعر الخصم أن تؤثر بأي شيء على حجم الائتمان الممنوح من طرف المصارف التجارية.

كما أن زيادة نفقة القرض عن طريق رفع سعر إعادة الخصم قد يؤثر على الطلب على الائتمان من جانب القطاع غير البنكي، باعتبار هذه النفقة تمثل جزءا ضئيلا من نفقة الإنتاج ككل، وما دام يستطيع أن يعوض هذه الزيادة عن طريق رفع الإنتاجية أو رفع أسعار السلع التي ينتجها فإن المشروعات لا تحجم عن طلب الائتمان وبالتالي لن تكون لسياسة سعر إعادة الخصم أي أثر على القدرة الاقراضية للمصارف التجارية[1].

تجدر الإشارة أيضا إلى أن نجاح هذه السياسة يتوقف على مدى تطور واتساع السوق النقدي أي مدى التعامل بالأوراق التجارية كأداة ائتمان وهذا ما تفتقر إليه البلدان النامية مما يدل على محدودية هذه الأداة بالنسبة لهذه الدول[2].

ج. الاحتياطي الإجباري:

تنص القوانين البنكية على ضرورة احتفاظ البنك التجاري برصيد نقدي لدى البنك المركزي كنسبة معينة من رصيد الودائع لديه، هذه النسبة تمثل حد أدنى لما يجب على البنك التجاري الاحتفاظ به من نقد مقابل ودائعه.

- **أثر سياسة الاحتياطي الإجباري:**

تتناسب مقدرة البنك التجاري على خلق الودائع ومن ثم تقديم الائتمان تناسبا عكسيا مع النسبة القانونية للاحتياطي الإجباري إذا أراد البنك المركزي أن يحد أو يخفض من حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية، فإنه يعمد إلى رفع حجم الاحتياطي الإجباري مما يؤدي إلى انخفاض الطاقة الاستثمارية المتاحة للمصارف ، بل قد يضطر بعضها إلى تصفية جزء من استثماراته (بيع أوراق مالية أو الإحجام عن تجديد بعض القروض) رغبة في توفير أموال سائلة تكفي لمواجهة الزيادة المطلوبة في الاحتياطي القانوني، أما إذا رأى البنك المركزي ضرورة زيادة الائتمان البنكي فإنه يعمد إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ومن ثم زيادة الطاقة الاقتراضية للمصارف التجارية.

[1] مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،1999، ص 143.
[2] خالد علي الدليمي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار الأنيس، ليبيا ، 1997،ص ص 108،109.

- **فعالية سياسة الاحتياطي القانوني:**

تعد هذه الأداة مناسبة في البلدان التي تتصف الأسواق النقدية لديها بالضيق، ورغم فعالية تعديل نسبة الاحتياطي كإستراتيجية أساسه للتحكم في عرض النقود، إلا أنه هناك انتقادات توجه إليها[1]:

- ✓ أنها تؤثر في كافة المصارف أيا كان حجمها، إذ لا تفرق بين الكبيرة والصغيرة، وهذا ما يجعل المصارف الصغيرة أكثر تأثرا بهذه الآلية، ولتجنب ذلك تفرض بعض الدول نسب تصاعدية طبقا لحجم الودائع مما يعطي ميزة نسبية للمصارف الصغيرة، كما أن بعض الدول تجعل المصارف تحصل على سعر فائدة على ما تحتفظ به من أرصدة لدى البنك المركزي، كما قد تفرض نسبة مختلفة للاحتياطي تبعا لنوع الودائع، كأن تقل النسبة في حالة الودائع لأجل نظرا لتمتعها بالاستقرار.
- ✓ في حالة وجود فائض سيولة كبير لدى المصارف التجارية فإن رفع النسبة أو تخفيضها لا يؤثر على القدرة الائتمانية للمصارف التجارية .
- ✓ قد تلجأ المصارف التجارية إلى سلوك آخر يجنبها أثر التغيير في نسبة الاحتياطي الإجباري كأن تقوم بطرح سندات للبيع.

د. سياسة السوق المفتوحة:

تعتبر السوق المفتوحة إحدى الوسائل التقليدية التي اتبعتها المصارف المركزية للتأثير على حجم وكمية النقود، ويقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي طرفا في بيع أو شراء الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة، وعادة ما يكون الطرف الثاني المصارف التجارية أو عملائها[2].

اكتشف أثر سياسة السوق المفتوحة في التأثير على قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي أمكن استخدامها كأداة للرقابة على الائتمان، منذ عام 1923 أخذت هذه السياسة تحتل المقام الأول من بين الأدوات الفنية التي تتكون منها السياسة النقدية[3].

- **أثر سياسة السوق المفتوح:**

إن شراء البنك المركزي أصول حقيقية من السوق النقدية والمالية يعني زيادة حجم وسائل الدفع في شكل نقود قانونية وبالتالي زيادة سيولة السوق النقدية ومن ثم زيادة قدرة المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان و العكس صحيح؛ بمعنى آخر إذا كان هدف البنك المركزي هو تخفيض حجم

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المصارف، الإسكندرية، 1997، ص ص171-172.
[2] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، مرجع سابق، ص104.
[3] Rymand Barre ,Opcit , P P 394-396

الائتمان في الاقتصاد فأنه يقوم ببيع الأوراق المالية في الأسواق المالية والنقدية وفي هذه الحالة سوف تكون حصيلة البيع هو حصول البنك المركزي على شيكات من المستثمرين، مسحوبة على البنك التجاري الذي يتعامل معه بما يعادل الأوراق المالية وهكذا سوف تؤدي هذه العملية إلى خفض السيولة في البنك التجاري وبالتالي تتأثر قدرته في منح الائتمان نتيجة لانخفاض رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي[1].

كما أن عملية بيع الأوراق المالية يمكن أن تؤدي إلى تخفيف حجم الائتمان بطريقة أخرى، حيث أن قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية سوف يؤدي إلى انخفاض قيمتها الجارية نظرا لزيادة عرضها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض الطلب على الائتمان[2].

يتضح لنا أن قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية، يمكنه من امتصاص كميات من النقود والسيولة من السوق النقدي ومنه انخفاض الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية، كما أن أسعار الفائدة سوف ترتفع، مما تؤدي هذه التطورات إلى جعل المصارف التجارية تتقيد في تقديم القروض وهو ما تهدف إليه الإدارة النقدية ممثلة في البنك المركزي،على أن العكس سوف يحصل عندما تحدد السياسة النقدية دخول البنك المركزي إلى السوق مشتريا للأوراق المالية[3].

- **فعالية السوق المفتوحة:**

بينما تقتصر فاعلية سعر الخصم في إمداد أو سحب الأرصدة النقدية القانونية من المصارف التجارية، نجد أن سياسة السوق المفتوحة تتحدد فاعليتها بقدر نجاحها في تحقيق سيولة السوق النقدية ككل ، لذا فإن إرادة البنك المركزي بمفردها لا تكفي لتحقيق هذا النجاح،بل أن هذا يتوقف بالقدر الأكبر على حجم وطبيعة السوق النقدية ولهذه الأداة سلبيات جعلتها لا تعتبر أداة رئيسية في مجال ضبط الائتمان لكنها وسيلة مساعدة في هذا الصدد ويمكن إبراز أهم هذه السلبيات في:

محدودية هذه الأداة في كافة أوجه الدورة الاقتصادية ، ففي حالة الركود تحجم المصارف التجارية عادة عن استخدام ما يضعه البنك المركزي تحت تصرفها من أرصدة نقدية، ذلك لان الزيادة في قيمة الائتمان لا يتوقف على عرض الأرصدة المتاحة للائتمان فقط بل يتوقف وبشكل كبير على رغبة العملاء في طلب الائتمان، ففي حالة الكساد يسود التشاؤم لدى المستثمرين من مستقبل الأوضاع الاقتصادية لذا فإن طلبهم على الائتمان سيكون محدودا، كما أن شعور الإدارة البنكية من تزايد حجم المخاطر وعدم التأكد التي تحيط بمستقبل القروض يحد من رغبة المصارف في التوسع في منح الائتمان، أما في حالة الرواج فان قيام البنك المركزي بعرض الأوراق المالية للبيع قد لا يصاحبه

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 41.
[2] مروان عطون، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص 51.
[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص ص 41 -42.

دخول البنوك التجارية مشترية لهذه الأوراق، إذا ما أحست أن ذلك سيقلل من قدرتها على منح الائتمان ومن ثم فقدانها لفرصة تحقيق المزيد من الأرباح،وهكذا قد لا يتمكن البنك المركزي باستعمال هذه الأداة في الحد من الائتمان[1] .

كما يجب التأكيد على أن نجاح هذه السياسة مرتبط بضرورة توفر بيئة نقدية وبنكية معينة أساسها توافر سوق نقدية ومالية يجب أن تتوافر فيها شروط معينة لكي تكتسب دورها المحدد

في الإدارة النقديـة ويمكـن إبراز أهم هذه الشروط في ضرورة أن يكـون هناك[2]:

- ✓ طلبا ثابتا نسبيا ولحجم مناسب على الأموال بغرض التوظيف.
- ✓ تداول الأوراق المالية والتعامل بها داخل هذا السوق كبيرا ونشطا.
- ✓ اعتماد هذه السوق على مصادر أموال محلية.

من المؤكد أن هذه الشروط لا يمكن توافرها جميعا في غالبية الاقتصاديات وبالذات النامية منها، مما يجعل وسيلة السوق المفتوحة كأداة في يد الإدارة النقدية محصورة بين عدد قليل من الدول ذات الأنظمة النقدية والبنكية الأكثر تطورا وحتى في هذه الدول تبقى هذه السياسة محدودة بسبب المثالب المحيطة بها.

2. الأدوات المبـاشرة:

هي أدوات السياسة النقدية التي يتمكن البنك المركزي بواسطتها التحكم المباشر في حجم الائتمان الذي يمكن للمصارف التجارية أن تمنحه، والتأثير على حجم الائتمان الموجه لكل قطاع، ومن أهم صور الأدوات المباشرة ما يلي:

- **تأطير الائتمان:**

هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف للائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة[3]، قد تكون نسبة من حجم تسهيلات البنك الائتمـانية في تـاريخ معين أو نسبـة من حجم ودائعه أو أي معيار آخر يحـدده البنك نفسـه.

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ،ص169.
[2] حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص ص 42،43.
[3] عبد الجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، الجزائر ،2003 ،ص 80.

لهذه الأداة مجموعة من السلبيات أهمها[1]:

- ✓ تطبيق سياسة تأطير القرض قد تكون مجحفة في حق القطاع الخاص ومساعدة للقطاع العام.
- ✓ في حالة تحديد سقف القروض عند مستويات اقل مما تتيحه السوق وفقا لقوى العرض والطلب فانه سوف يرفع من معدلات الفائدة.
- ✓ عملية التأثير هذه قد تفقد عنصر المنافسة بين المصارف أهميته ومكانته وقد تجعل من السوق النقدي سوقا محدودة تفقد فيه المصارف التجارية أهميتها مقارنة بالهيئات المالية غير البنكية.

- **تحديد هوامش الضمان:**

يقصد بهامش الضمان تحديد النسبة الواجبة بين قيمة القرض وقيمة الضمان مع تحديد نوعه وآجال الاستحقاق ...الخ، ففي أوقات الرواج يقوم البنك المركزي برفع معدل هذه النسبة ومن ثم تقليل الائتمان الذي يمكن للبنك التجاري منحه وبالتالي تجنب التضخم، بينما تخفض هذه النسبة في أوقات الركود ، ومن ثم زيادة الائتمان المقدم الذي سيساعد على تجنب الانزلاق إلى مرحلة متعفنة من الكساد[2].

- **التأثير والإقناع الأدبي:**

استعمال هذه الأداة يتميز بمرونته الكبيرة لأن وضعها حيز التنفيذ لا يستلزم إطارا قانونيا[3]، ومضمونه حث المصارف التجارية على التعاون مع البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية، ففي حالة الرغبة في زيادة النقود المتداولة قد يحاول البنك المركزي إقناع المصارف التجارية بإقراض كل ما لديها من احتياطي إضافي، في مقابل استعداده لمساعدتها إذا ما تعرضت لضائقة مالية، أما في حالة الرغبة في الحد من كمية النقود المتداولة فقد يلجأ البنك المركزي إلى إقناع البنك التجارية بعدم الذهاب بعيدا في اعتمادها على الإقراض لتدعيم طاقتها الاستثمارية.

يرجع استخدام البنك المركزي لهذه الأداة إلى ثقته في المصارف التجارية ورغبتها في التعاون وإن كان هذا لا يمنعه من استخدام أسلوب الإلزام إذا اقتضى الأمر ذلك.

---

[1] Politique Economique et Financière, FMI, 1993, P19.

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص 175.

[3] Politique Economique et Financière, Op.cit., P21.

- **قيام البنك المركزي بمباشرة بعض الأنشطة البنكية:**

الأصل أن البنك المركزي ليس له الحق في ممارسة العمليات البنكية مباشرة مع العملاء، لكن بسبب محدودية أثر أدوات السياسة النقدية الأخرى في البلدان المتخلفة نظرا لضيق سوقي النقد والمال؛ فقد يقوم بتقديم بعض الخدمات البنكية كأداة من أدوات تنفيذ السياسة النقدية[1].

بذلك تكون البنوك المركزية بمثابة منافس للمصارف التجارية بأدائها لبعض الأعمال البنكية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز المصارف التجارية عن ذلك، كما قد يشجع هذا السلوك البنوك التجارية أن تحدو حدو البنك المركزي.

- **النسبة الدنيا للسيولة:**

وفقا لهذه الأداة يقوم البنك المركزي بإجبار المصارف التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا تحدد عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لتجنب إفراط المصارف التجارية في تقديم القروض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة عن طريق تجميد بعض هذه الأصول في محافظ المصارف التجارية، وبالتالي الحد من القدرة الاقراضية لها[2].

- **الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:**

يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة مما يدفع المستوردين إلى الاقتراض البنكي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد[3].

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص 174.
[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 81.
[3] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 82 .

ثالثا: الاتجاه نحو استقلالية البنك المركزي.

1. أسباب الاتجاه نحو استقلالية البنك المركزي:

يقصد باستقلالية البنك المركزي الاستقلالية الكاملة في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيد سياسته النقدية، وهذا من أجل توفير المناخ المناسب للبنك حتى يقوم بدوره على النحو الذي يمكنه من تحقيق استقرار الأسعار بعدما أضحى هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية.

لقد زادت في العقود الثلاثة الماضية الضغوط النظرية والعملية لمنح البنوك المركزية استقلاليتها في وضع وتنفيذ السياسة النقدية وذلك لسببين رئيسيين هما:

- **العلاقة بين حرية الحكومة في وضع السياسة النقدية ومعدل التضخم:**

أثبتت حصيلة الدراسات النظرية التحيز التضخمي للحرية المطلقة للحكومة في وضع السياسة النقدية، إذ أن تمتع السلطات السياسية بحرية كبيرة في تحديد حجم الرصيد النقدي، من خلال سيطرتها على البنوك المركزية وإجبارها على تنفيد السياسة النقدية التي تحددها لها ومنح الائتمان لتمويل عجز الميزانية والتوسع في الإنفاق العام، كانت من أهم الأسباب التي دفعت بمعدلات التضخم إلى أعلى، الأمر الذي يحتم نزع هذه الأداة (السياسة النقدية) من يد السلطة السياسية، وتركيزها في يد البنك المركزي.

- **الارتباط بين استقلالية البنك المركزي وبين استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية:**

إن اعتبار هدف الحفاظ على استقرار الأسعار بمثابة الهدف الأول والرئيسي للسياسة النقدية والبنك المركزي باعتباره المسؤول عن إدارة الساسة النقدية يحتمان على هذا الأخير التمتع بالسلطة والحرية التامة في هذه الإدارة بعيدا عن أية تدخل أو ضغط من قبل الحكومة وذلك لأسباب عدة منها:

- ✓ إن السياسة النقدية ما هي إلا إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، ومن ثم فمن غير المناسب أن تعهد لها بتحقيق أهداف متعددة في نفس الوقت، خاصة وأن هذه الأهداف تتصف بالتعارض فيما بينها في المدى القصير.
- ✓ أن السياسة النقدية تتمتع بميزة نسبية فيما يتعلق بقدرتها على إنجاز هدف الحفاظ عن استقرار الأسعار، مقارنة بمدى قدرتها على تحقيق أهداف اقتصادية أخرى.

- ✓ إن تعدد الأهداف يقلل من شفافية السياسة النقدية إذ أن الفشل في تحقيق أحدها سيتم تبريره بإلقاء المسؤولية على الأهداف الأخرى وهذا ما يضعف إمكانية محاسبة ومساءلة كل من البنك المركزي والقيادة السياسية في تحقيق استقرار الأسعار، كما أن تعدد الأهداف يفقد معنى استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، ففي حالة إذا ما حددنا للبنك المركزي أهدافا متعددة تتعلق بالنمو وبالتشغيل وبميزان المدفوعات...الخ. فإن التنسيق الفعال وإمكانية المساءلة عن الأداء و الإنتاج سيقتضيان أن يكون البنك المركزي تحت الإشراف الدقيق للحكومة، نظرا لأن الحكومة تهدف إلى تحقيق نفس الأهداف.

2. **مؤشرات استقلالية البنك المركزي:**

يتضح من متابعة استقلالية البنوك المركزية في الواقع العملي أنه لا توجد استقلالية مطلقة عن الحكومة، إنما هناك حد معين تنجح فيه الحكومة في فرض كلمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهذا مهما كانت درجة الاستقلالية التي يمنحها القانون للبنك المركزي.

كما تجدر الإشارة إلى وجود عدة مؤشرات تستخدم لقياس درجة استقلالية البنك المركزي وهي تدور حول عدة معايير منها[1]:

- ✓ طول مدة استغلال المحافظ لمنصبه.
- ✓ الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ.
- ✓ إمكانية عزل المحافظ.
- ✓ مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخولة لها إصدار الإذن بذلك.
- ✓ مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية.
- ✓ الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية.
- ✓ أهداف البنك المركزي أي هل هدفه استقرار الأسعار أو استقرار الأسعار مع أهداف أخرى.
- ✓ مدى إمكانية منح قروض للخزينة العامة.
- ✓ طبيعة القروض الممكن منحها وشروطها.
- ✓ حدود الإقراض الممكن منحه وشروطه.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 96 -97.

المطلب الثاني: ضوابط الائتمان الداخلية.

إن الاستخدام الأفضل للموارد المالية من وجهة نظر البنك التجاري هو ذلك الاستخدام الذي يستجيب إلى العديد من الاعتبارات المالية و غير المالية، ففيما يخص الاعتبارات المالية فهي ترتبط بمعايير الربحية والسيولة، وهي تمثل مصفوفة من الأهداف المتعارضة التي يجب على البنك أن يجد تركيبا أمثلا لها، وهذا ما يجعل إدارة أي بنك لا تستطيع أن تستثمر كل أموالها في منح وتقديم التسهيلات والمساعدات الائتمانية ،لأنها بذلك تحقق أساسا الربحية دون متطلبات السيولة والعكس عند ما تقرر الاحتفاظ بكافة أموالها دون أن تقرضها.

أما الاعتبارات غير المالية، والتي تشكل في الواقع واحدة من مصادر التهديدات الكامنة بالنسبة للبنك، فهي تتمثل خاصة في التغيرات التي يمكن أن تحدث ما بين لحظة منح القرض ولحظة استرداده في المحيط العام للزبون، مما يهدد مقدرته على الوفاء بالتزاماته خاصة إذا تعلق الأمر بقروض متوسطة وطويلة الأجل، أو تلك التغيرات التي تحدث في مركز الزبون ذاته الذي يجعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.

أمام كل هذه الاعتبارات، تقوم البنوك التجارية بتحديد ضوابط لمنح الائتمان والتي تكون بمثابة إطار عام يرشد موظفي قسم الائتمان إلى خطوات محددة وموحدة لتنفيذ العملية الائتمانية.

هذا وتمر خطوات عملية منح الائتمان بثلاثة مراحل:

- **المرحلة الأولى:** ترتبط بتكوين الملف ودراسته من الناحية الإدارية المحضة.
- **المرحلة الثانية:** تتعلق بتحليل وضعية المقترض المالية والاقتصادية و كذا النشاط أو المنتوج أو الخدمة المزمع تمويلها.
- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة اتخاذ القرار والمتابعة.

قبل استعراض هذه المراحل، يتعين الإشارة إلى وجود ثلاثة مجموعات من العوامل تؤثر بدرجات مختلفة على اتخاذ القرار الائتماني وهو ما يبنه الجدول التالي:

جدول رقم(2-1): العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني:

القواعد العامة للائتمان	عوامل مرتبطة بالبنك	عوامل مرتبطة بنوعية بنوعية التسهيل الائتماني المقدم
- شخصية العميل (السمعة و الأخلاق) - الطاقة المالية والإدارية للعميل. - القدرة التمويلية الذاتية للعميل. - الضمانات المقدمة من العميل. - الظروف الاقتصادية المحيطة.	- أهداف البنك. - الإمكانات المادية والبشرية للبنك. - معدل تركز البنك في السوق المصرفية. - اعتبارات السيولة - استراتيجية البنك. - السياسة الائتمانية للبنك.	- الغرض من الائتمان. - مدة الائتمان. - مبلغ الائتمان. - أسلوب سداد القرض. مصدر السداد. - مدى ملائمة هذا الائتمان للسياسة الائتمانية. - الموازنة بين العائد وتكلفة الائتمان - المخاطر.

المصدر: محمد كمال خليل الحمزاوي، محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المصارف، الإسكندرية، 1997، ص 189.

أولا: مرحلة تكوين الملف (المرحلة الإدارية)

هي المرحلة التي يتم فيها جمع معلومات خاصة بالمقترض والقرض ذاته، قصد تكوين ملف القرض المزمع تقديمه ودراسته ومنحه، ويعتبر الطلب المقدم من العميل مؤشرا لبداية حياة التسهيل الائتماني.

1. **مكونات ملف القرض:** يتكون الملف النموذجي للقرض عادة من الوثائق التالية[1]:

أ. طلب القرض:

يقوم العميل الراغب في الحصول على الائتمان بتقديم طلب خطي سواء يقوم بتحريره بنفسه أو في شكل نموذجي مسحوب من البنك ذاته.

ب. عقد القرض:

هو عقد بموجبه يتفق الطرفان على جميع شروط القرض، وأهم ما يتضمنــه:

- ✓ مبلــغ القرض و مدته وطريقة تسديده.
- ✓ معــدل الفائـدة.
- ✓ طريقة صرف القرض أو استهلاكه من قبل المقترض.
- ✓ الهدف الذي سيوجه إليه القرض .
- ✓ طبيعة ونوع الضمانات المقدمة مقابل الحصول على القرض.
- ✓ تحديد فترة السماح أي الفترة التي يتم فيها إعفاء المقترض من سداد الفوائد وكذا الفترة التي يسمح فيها للمقترض عدم سداد أقساط الدين.
- ✓ تحديد المحاكم المختصة بالنظر في النزاع في حالة وقوعه، وكذا تعيين الكفيل المؤهل للتبليـغ.

ج. مستند الكفــالة: تظهر هذه الوثيقة في حالة القرض المكفول بضمان شخصي.

د. وثائق الرهن:

تظهر هذه الوثيقة في حالة كون القرض مكفول بضمان عيني، حيث يتطلب الأمر تقديم بيانات تثبت ذلك.

[1] بوعتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 62.

لابد من الإشـارة أن هنـاك اختلاف في مكونات ملف القرض إذ تظهر وثائق ضرورية بالنسبـة لقروض معينة، فمثلا إذا كان القرض المطلوب موجه لتمويل استثمار معين فينبغي أن يشمل وثائق أخرى مرفقة لطلب القرض وهي:

- ✓ الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع.
- ✓ الميزانيات وجداول حسابات النتائج التقديرية لمدة ثلاثة سنوات لاحقة إذا تعلق الأمر بتمويل مشروع استثماري.
- ✓ السجل التجاري.
- ✓ فاتورة شكلية و مخطط تمويل للأشغال والبناءات والتهيئآت المزمع إنجازها.
- ✓ سندات الملكية للمباني الصناعية والأراضي في طور البناء.
- ✓ القانون الداخلي للمؤسسة (إذا تعلق الأمر بشركة).
- ✓ تخويل الجمعية العامة القائم بأعمالها بالتعاقد على القرض وتقديم ضمانات باسمها.
- ✓ نشرة رسمية تبين إنشاء الشركة وتطوراتها[1].

ثانيا: الدراسة القانونية والإدارية للملف

من خلال هذه الدراسة يتم التأكد والتدقيق حول صحة الوثائق المقدمة وقانونيتها ومدى قانونية الأطراف المخول لهم التعاقد باسم المؤسسة أو المتعامل مع البنك، وكذا التأكد من صحة البيانات المالية والمحاسبية المقدمة للبنك.

1. استعلامات عن العميل:

تعاظمت أهمية الدور الذي تتولاه إدارة الاستعلامات بالبنوك في تجميع المعلومات عن طالبـي الائتمان مع زيادة درجة التقلب في الحياة الاقتصادية وتعدد حالات الفشل الائتماني، فلم يعد دور جهاز الاستعلامات قاصرا على جمع البيانات من خلال البحث المكتبي والبحث الميداني بل أمتد دورها إلى متابعة نشاط هذا العميل المقترض بشكل مستمر وجمع المعلومات عنه ليس فقط خلال فترات سابقة لعملية منح الائتمان والفترة الجارية لذلك بل خلال فترة حياة التسهيل الائتماني وحتى سداده بالكامل وقد زاد من أهمية هذا الدور تزايد اهتمام البنوك بالمقترض نفسه.

هناك الكثير من المصادر يمكن أن يحصل منها البنك على معلومات خاصة بعميله وسوف يلجأ إلى أقلها تكلفة، ومن أهم هذه المصادر ما يلي :

[1] بوعتروس عبد الحق، مرجع سابق، ص 64.

أ. مصادر داخل البنك:

تخص هذه المصادر العملاء السابق التعامل معهم سواء لازالوا يتعاملون مع البنك أم سبق لهم التعامل لفترة ثم نقلوا نشاطهم البنكي إلى بنوك أخرى[1]، إذ يفترض أن يتوافر لدى كل بنك مجموعة من السجلات والإحصائيات عن المودعين والمقترضين التي تفيده في الكشف عن التعاملات السابقة لطالب القرض ومدى التزامه بشروط الاتفاق وهل يودع مدخراته ومتحصلاته بحسابه بالبنك ومعلومات عن أرصدته الحالية، وإذا لم تتوافر هذه البيانات بسجلات الفرع للبنك، يطلب من المركز الرئيسي تزويد الفرع بالمعلومات عن طالب القرض إذا كان قد سبق له التعامل مع البنك.

ب. مصادر يتقدم بها العميل:

تعد مناقشة العميل عند مقابلته بمناسبة تقديمه طلب الحصول على قرض ذات أهمية كبيرة، إذ تمكن إدارة الائتمان من الوقوف والتعرف على بيانات تساعدها على تقدير مدى توافر العناصر العامة للائتمان، وبما أن النتائج التي يتوصل إليها باحث الائتمان من هذه المناقشات تعتمد إلى حد كبير على ما يتمتع به من لباقة وذكاء وخبرة فلابد من أن يكون المكلف بمناقشة العميل ذو عقلية باحثة ومستقصية تمكنه من الحكم على العميل[2].

ج. مصادر خارجية:

يمكن للبنك التجاري أن يعتمد في الحصول عن معلومات تخص طالب الائتمان من مصادر خارجية وتتمثل هذه المصادر في:

- ✓ البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: حيث يقوم البنك التجاري بطلب معلومات عن طالب الائتمان من تلك البنوك والمؤسسات المالية التي لا تبخل عليه بتزويده إياها في أوقات قياسية أن أمكن ذلك.
- ✓ رجال الأعمال وباقي المتعاملين: عادة ما يتوافر لدى هذا النوع من المتعاملين معلومات هامة ولا يستهان بها في المجال التجاري والمالي، وذلك ناتج عن كثرة المعاملات فيما بينهم حيث يصبحون مطلعين على أحوال معاملاتهم اليومية وجديتها .
- ✓ الهيئات المتخصصة في تجميع المعلومات عن المشروعات: يوجد في بعض الدول المتقدمة هيئات متخصصة في تجميع المعلومات عن المشروعات مثل: " Dum Bradstrret" دان براد شريت " بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي لديها معلومات عن

[1] أحمد غنيم، **صناعة القرار الائتماني والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك**، مرجع سابق، ص 123.
[2] محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص 195.

حوالي ما يقارب ثلاثة ملايين مشروع موزعة بين كندا والولايات المتحدة، حيث تقوم بنشر معلومات مختصرة عن هذه المشروعات من حيث حجم الاقتراض لكل منها كما تمكن الحصول على معلومات مفصلة في شكل تقارير خاصة عن حجم الائتمان ويسمى بتقرير معلومات عن المشروع حيث يتكون هذا التقرير من ستة أجزاء[1]:

- **الجزء الأول:** يتضمن بيانات مختصرة عن اسم الشركة وعنوانها ونوع الصناعة التي تنتمي إليها، نوع الملكية، مكونات المديونية، كيفية سداد القروض والمبيعات السنوية، حق الملكية، عدد العاملين، الظروف العامة للمشروع، اتجاهات النشاط.
- **الجزء الثاني:** ويتضمن معلومات عن الشركات الموردة للمشروع مبينا به أسلوب التعامل مع الشركة ومدى التزامها بالسداد من عدمه.
- **الجزء الثالث:** ويتضمن القوائم المالية للمنظمة، الأرباح، المبيعات، الأصول المؤمن عليها الأصول المستأجرة، الأصول المرهونة، تطور الأرباح والمبيعات، الأصول الجيدة وطريقة تمويلها.
- **الجزء الرابع:** ويتضمن رصيد الودائع والمدخرات للمشروع وكذا سجل الأداء للمستحقات عن القروض الحالية.
- **الجزء الخامس:** ويتضمن معلومات عن كبار ملاك المشروع أو كافة ملاك المشروع وملخص عن حياتهم وخبراتهم والمشاكل والأزمات المالية وأسلوب معالجتها.
- **الجزء السادس:** ويتضمن وصف تفصيلي عن طبيعة نشاط المشروع، نوع المستهلكين لمنتجاته التسهيلات المادية، عدد العاملين وخصائصهم.

د. زيارة مركز العميل:

تعد زيارة موقع نشاط العميل من بين أهم المصادر التي تساعد البنك التجاري للحصول على معلومات أو التأكد من المعلومات التي حصل عليها من المصادر السالفة الذكر.

على كل تنبع أهمية مثل هذه الزيارة في أنها:

- ✓ تمكن البنك من مشاهدة النشاط الاقتصادي للعميل مباشرة بالتعرف عن قرب وبشكل ملموس على الموجودات والمطلوبات التي تشملها القوائم المالية ومدى مطابقتها لما قدمه العميل من قوائم.

[1] عبد الغفار حنفي ،عبد السلام أبو قحف،**الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993، ص ص 168-169.

- ✓ التعرف على مدى انسياب وتتابع مراحل التصنيع في حالة كون النشاط صناعيا وهذا ما يمكن البنك من التأكد من سلامة سير العمل مما يعطي فكرة واضحة عن كفاءة العميل والعاملين معه .
- ✓ تقرير مدى جودة المنتجات التي ينتجها أو يتاجر فيها العميل والتعرف على درجة رواج أو ركود هذه المنتجات في السوق المحلية والإقليمية والدولية.
- ✓ التعرف على طبيعة و حالة الأصول الثابتة، بمعنى معرفة وسائل الإنتاج الفنية ودرجة تطورها، الأمر الذي يؤثر على مستوى جودة المنتجات.
- ✓ التعرف على أساليب المحاسبة المتبعة ومدى كفاءتها.
- ✓ التعرف على وسائل العميل في تسويق وبيع منتجاته ووسائله في الإعلان عنها وعرضها.

ثالثا: مرحلة الدراسة المالية والاقتصادية والتقنية للمشروع.

في هذه المرحلة تتم عملية الدراسة الاقتصادية والمالية والتقنية للملف الذي تم تكوينه بما تضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل[1].

1. الجانب المالي للدراسة:

يعتبر التحليل المالي لطلبات الاقتراض ذا أهمية كبيرة لإدارة البنك، إذ أن قرار منح التسهيلات الائتمانية أو منعها يعتمد أساسا على نتائج هذا التحليل.

فالتحليل المالي يهدف إلى قراءة المركز المالي للمؤسسة بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعها المالي وتوازنه وكفاءته وتوظيف هذه المعرفة في استنتاج نقاط قوتها من الناحية المالية ونقاط ضعفها ومن شأن ذلك أن يساعد على توضيح الرؤية أمام البنك عندما يقدم على منح قرض لها.

حتى يمكن للبنك أن يأخذ صورة معقولة عن الوضع المالي للمؤسسة يجب أن يستعمل على الأقل ميزانيات وجداول حسابات النتائج للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة، وأول ما يجب القيام به

في التحليل المالي هو الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة من خلالها تحسب مختلف النسب المالية.

[1] بوعتروس عبد الحق، مرجع سابق، ص67.

هذا ويتم عادة إخضاع البيانات المالية من قبل محلل الائتمان على مرحلتين:

المرحلة الأولى ويطلق عليها مرحلة التحليل السريع ويكون الهدف منها أخذ فكرة سريعة وعاجلة عما إذا كانت تتوفر عند العميل الحد الأدنى من شروط الاقتراض والتي بناءا عليها يحدد محلل الائتمان ما إذا كان يمكن قبول طلب الائتمان مبدئيا أم لا، فإذا ما اجتاز العميل هذا الاختبار ينتقل محلل الائتمان إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة التحليل المالي المفصل[1]، ويتم التحليل المالي المفصل باستخدام الأساليب التقليدية المتعارف عليها في هذا المجال بدءا بالتحليل الرأسي ومرورا بالتحليل الأفقي ثم بتحليل النسب المالية.

2. الـدراسة الاقتصادية:

تشمل الدراسة الاقتصادية لنشاط العميل كل ما يتصل باقتصاديات هذا النشاط وبما يضمن استمراريته، ونظرا لأن بعض جوانب هذه الاقتصاديات تمت دراستها وبحثها في المراحل السابقة فإننا نقتصر مفهوم الدراسة الاقتصادية في هذه المرحلة على دراسة السلعة أو الخدمة التي ينتجها العميل والسوق التي تنتمي إليه هذه السلعة أو الخدمة.

- **دراسة السلعة أو الخدمة المنتجة:**

يقوم محلل الائتمان بدراسة طبيعة السلعة أو الخدمة المنتجـة، هل هي كمالية، ضرورية، تنافسية، أم هـل هـي من النوع الذي يمكن إحلالهما ينبغي دراسة عامل السعر للوقوف على القدرة التنافسية لهذا المنتوج من حيث التكلفة والجودة والكمية .

- **دراســة السـوق:**

هي دراسة تهدف أساسا إلى الوقوف على نتائج أعمال العميل مستقبلا انطلاقا من التنبؤ بواقع أعماله وتحديد الأهمية النسبية للعميل في السوق وكذا تحديد درجة التنافس التي يواجهها من منافسيه، أي معرفة مدى توفر العميل على الإمكانيات القادرة على التوغل في السوق بقوة، ومدى مواكبتهـا للتكنولوجيا المعاصرة في مجال التسويق بشكل عام.

3. الدراســة البيئيــة والفنيــة لطـلب القرض:

هناك بعض وحدات النشاط الاقتصادي ذات صلة وثيقة بالبيئة، لذا قد يكون من واجب محلل الائتمان دراسة هذا الجانب للتعرف على ما إذا كان نشاط هذه الوحدات تأثير إيجابي أو سلبي على

[1] محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2000، ص 338.

البيئة، وحتى يتمكن محلل الائتمان القيام بدراسة الجانب البيئي في دراسة القرض يتعين عليه الإلمام بالمدركات الأساسية في اقتصاديات البيئة، والمتطلبات البيئية المطلوبة في الفرع الاقتصادي الذي ينتمي إليه المشروع الطالب للقرض بصفة خاصة.

حتى يمكن التعرف على أثر ممارسة مشروع ما على البيئة يتعين تلمس العلاقة بينهما في اتجاهين[1]:

- ✓ حصول المقترض على المدخلات الرئيسية للمشروع من الطبيعة وعن طريق سوق خدمات عناصر الإنتاج.
- ✓ تخلص المشروع من بعض المنتجات الجانبية لعملية التصنيع والتي قد يتم التخلص منها إما عن طريق إلقائها في البيئة أو إعادة تصنيعها ومن ثم إعادة استخدامها.

أما فيما يخص الدراسة الفنية فهي تتعلق خاصة بقرض متوسط أو طويل الأجل، حيث يلجأ المحلل الائتماني إلى دراسة الأرضية المراد إقامة المؤسسة عليها بالاستعانة بالمهندسين المختصين في التهيئة العمرانية وكذا المختصين في جميع النواحي الفنية للمشروع، فضلا عن دراسة طبيعة الآلات والتجهيزات المستخدمة وكيفية استخدامها وطاقتها الإنتاجية و ما هي التقنيات المستخدمة في التنظيم والتسويق؟[2].

رابعا: مرحلة اتخاذ القرار والمتابعة

1. اتخـاذ القرار:

بعد ما يتم تكوين ملف القرض وتدقيق شروطه القانونية والإدارية وإتمام المرحلة الثانية المتعلقة بدراسة طلب القرض والمتعلقة بتحليل الوضعية المالية لطالب القرض يتم اتخاذ القرار المناسب بشأن منح القرض أو رفضه، أو طلب الحصول على معلومات إضافية.

ففي الحالة الأخيرة ينبغي مقارنة تكلفة الحصول على معلومات إضافية مع مقدار التخفيض المحتمل في الخسائر نتيجة لتوافر تلك المعلومات، وإذا ما كانت هذه التكلفة أكبر من خسائر جمع معلومات إضافية فإنه ينبغي الاعتماد على الخبرة لوضع طلب العميل ضمن الطلبات المقترح قبولها أو ضمن الطلبات المقترح رفضها[3].

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص ص 226-227.
[2] بوعتروس عبد الحق، مرجع سابق، ص74.
[3] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، مرجع سابق، ص 242.

أما في حالـة رفض طلب القرض ينبغـي أن يعطى العميل مبررا مقنعا لقرار الرفض، أما إذا كان قرار البنك الموافقة على منح القرض المطلوب فإن هذا يتطلب صـدور قرار نهائي بالموافقة على منح القرض من السلطة الإدارية المختصة، ويوضع هذا القرار موضع التنفيذ ابتداء من قيام الطرفين (البنك، وطالب القرض) بتوقيع عقد أو اتفاقية تتضمن كافة الشروط المتفق عليها ثم يقوم العميل بتقديم الضمانات واستيفاء ما نص عليه العقد من تعهدات، ويقوم البنك بعد إبرام العقد بإخطار كافة الجهات الداخلية بالبنك أي الوحدات التنظيمية بأهم عناصر العقد والتي مـن أهمها: قيمة القرض أو الحد المصرح بـه، القيمة السوقية للضمانات المقدمة، سعر الفائدة، تاريخ الاستحقاق.

بعد ذلك تأتى مرحلة صرف العقد حيث يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان الممنوح تحت تصرف العميل كلية، وبالتالي يكون من حقه سحب كل المبلغ أو جزءا منه.

2. **متابعة القرض:**

إن دور البنـك لا ينتهـي عند منـح القـروض، بل انه يمتد ليشمل متابعة الائتمان بعد التعاقد عليه، سعيـا لضمان سداد أصل القرض وفوائده في مواعيد استحقاقها، وحتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة والعمل على تجنبها قبل وقوعها بالفعل، حيث يبقى على اتصال بالعميل للاستفسار عن أي تأخير في سداد الأقساط ودراسة أسباب هذا التأخير لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب وقبل استفحال الأمر.

على كل يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لمتابعة الائتمان في[1] :

- ✓ الاطمئنان على تنفيذ شروط منح القروض المصرح بها للعملاء و مدى انتظام المقترض في سداد القرض .
- ✓ اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية حقوق البنك من الضياع في الوقت المناسب في حالة تعرض المقترضين إلى عقبات قد تؤدي إلى تذبذب سير نشاطهم.
- ✓ تقديم يد المساعدة للعملاء لتخطي المشاكل التي قد تعترضـهم، تفاديا للخسائر التي قد تلحق بالبنك إذا تعثر العملاء في الوفاء بالتزاماتهم.

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص ص278 -279.

المبحث الثاني: إدارة ضوابط منح الائتمان في البنك التجاري:

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية، وكما رأينا هناك ضوابط داخلية وأخرى خارجية تأثر على عملية منح القرض من طرف البنك التجاري، فالضوابط الخارجية والمتمثلة في رقابة البنك المركزي للائتمان البنكي تحتم على البنك التجاري عدم تجاوز القوانين الذي يفرضها هذا الأخير، أما الضوابط الداخلية فتتعلق بمراحل اتخاذ القرار الائتماني.

في هذا الصدد لابد لكل بنك تجاري عند تعامله في القروض أن تكون له سياسته الخاصة المتعلقة بالإقراض، حيث يتم إقرار هذه السياسة واعتمادها من قبل الإدارة العليا للبنك وفقا لما تمليه ضوابط منح الائتمان، وسنتناول في هذا المبحث سياسة الإقراض في المصارف التجارية بأبعادها المختلفة.

المطلب الأول:مفهوم ومكونات السياسة الإقراضية.

أولا: مفهوم السياسة الاقراضية.

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها، وبناءا على ذلك فان سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وان تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط البنك[1].

كما يمكن تعريف السياسة الاقراضية بأنها إطار عام يتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة البنكية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص بما يحقق الإغراض الآتية[2]:

- ✓ ضمان المعالجة الموحدة للحالات المتماثلة.
- ✓ توفير عامل الثقة لدى الموظفين وبالتالي تجاوز أية حالة من حالات التردد والخوف من
- ✓ الوقوع في أخطاء.
- ✓ سرعة التصرف واتخاذ القرارات اللازمة دون الرجوع إلى المستويات الإدارية العليا.
- ✓ تعزيز القدرة التنافسية للبنك في السوق المالي والنقدي.

[1] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص118.
[2] -فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص126.

ثانيا: الفرص الإقراضية.

إن تقييم الفرص الإقراضية يتم من خلال:

1. دراسة القوانين واللوائح التي تؤثر أو تحد من قدرته على الإقراض أو تحد من حريته في وضع الشروط لأن البنوك المركزية غالبا ما تضع قيودا على البنك التجاري تؤثر على سياسته في الإقراض وهذه القيود تشمل:

- ✓ نوع النشاط الجائز تمويله لمعرفة البنوك التجارية سواء من حيث المبدأ أو من حيث المنح المؤقت.
- ✓ تحديد الحد الأقصى الذي يمكن أن يفرضه أي بنك لأن النشاط أو لأي مؤسسة.
- ✓ تحديد السعر الأقصى الذي يمكن أن يحاسب البنك عليه.
- ✓ تحديد أنواع الضمان الواجب أخذه وكيفية حسابه والقيمة التسليفية بالنسبة للضمان.
- ✓ هذا ويصدر البنك المركزي خطابات دورية للبنوك التجارية يحدد فيها القواعد التجارية التي يجب مراعاتها في الإقراض[1].

2. القدرة الذاتية للبنك وطبيعة ودائعه:

هناك عدة مجموعات لتصنيف القروض حسب مجالات استخداماتها، ولا يستطيع أي بنك أن يتخصص في كل تلك القروض ولكن غالبا ما يحدد البنك نوع القروض التي ستطلب منه ويقيم قدرته الذاتية على أساس ذلك، وعلى ذلك يكون لحجم ودائع البنك ومكانته دور كبير في تلبية طلب المقترضين، فالبنوك الموجودة في المدن الصغيرة تختلف عنها في المدن الكبيرة أو ذات التجمعات الصناعية حيث أن المكان الذي يوجد فيه البنك يلعب دور كبير في تحديد نوع القروض الذي من المتوقع أن تطلب منه، وتؤثر في ذلك عدد الفروع التابعة للبنك وأماكن تواجدها وطبيعة النشاط الذي تموله هذه الفروع، كما أن البنك الجديد يختلف، من منظور القروض، عن البنك العتيق الذي استقر واستقرت سياسته و إدارته وأصبح يتمتع بخبرات إدارية وفنية في القروض بأنواعها، ولذلك فتقييم الفرص الإقراضية لا بد أن يكون مرتبطا بالتنظيم الداخلي لعمليات الإقراض والتخصصات المتاحة للقروض المختلفة.

[1] هنيدي منير إبراهيم، البنوك التجارية:مدخل اتخاذ القرارات، **المكتب العربي الحديث**،2001.

3. صافي العائد المتوقع:

بعد أن يستبعد البنك المجالات المحظور عليه إقراضها و بعد أن يستبعد المجالات التي لا يقدر عليها بسبب منافسيه أو قدراته الذاتية، فإنه يحاول ان يدرس فرص الإقراض الممكنة وكيفية توزيع ميزانية الإقراض (محفظة الإقراض).

إن البنوك تحاول أن تحدد صافي العائد المتوقع من كل نوع من أنواع القروض المتاحة أمامها وهي بحسب الصافي عن طريق طرح المصاريف خدمة القرض والمصروفات الإدارية من إجمالي الفوائد العائدة من القرض. كما أن البنوك تحسب المخاطر المتوقعة نتيجة عدم السداد أو التأخير وتستخرج صافي العائد بعد أخذ مخاطر التأخير أو مخاطر عدم السداد في الحساب.

لما يكون العائد على القروض مختلف باختلاف أنواعها فإن إدارة البنوك غالبا ما تضع حدود قصوى لكل نوع من أنواع القروض ويطلق على هذه الهيكلة محفظة القروض.

يتم اتخاذ قرار الاقتراض عل مستويين من التنظيم الإداري هما، مستوى السياسة والمتابعة ومستوى التنفيذ و إن كانت هناك اختلافات في الواقع العملي حسب حجم البنك ذاته.

ثالثا: مكونات السياسة الاقراضية.

إن سياسة الإقراض على الرغم من اختلافها بين بنك و آخر، إلا أنها تتفق فيما بين جميع البنوك في الإطار العام المكون لمحتوياتها والتي يمكن جمعها في:

1. تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها:

عادة ما تنص سياسة الإقراض على أن لا تزيد القيمة الكلية للقروض عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة ترتفع وتنخفض في ظلها حجم القروض الممكن إقراضها وفقا للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد[1]، وبالإضافة إلى تأثر حجم الأموال المتاحة بحجم الودائع فإنها تتقيد أيضا في هذا المجال بالتعليمات والقواعد التي يضعها البنك المركزي.

2. تحديد تشكيلة القروض:

إن تنويع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر من الأساليب التي يستخدمها البنك التجاري للتقليل من نسبة المخاطر المحتملة،وفي هذا المجال يقوم المسؤول عن وضع سياسة الإقراض بتنويع تشكيلة القروض التي سوف يقدمها البنك عن طريق توزيع تواريخ استحقاقها من قصيرة إلى متوسطة إلى

[1] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك الجارية، مرجع سابق، 217.

طويلة الأجل وكذلك توزيع القروض على عدة مناطق جغرافية، بالإضافة إلى توزيع القروض على أنشطة وقطاعات مختلفة[1].

3. مستويات اتخاذ القرار:

ينبغي أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي يقع عليها مسؤولية اتخاذ القرار، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية من جهة والسرعة في اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجة الزبون إلى الأموال عاجلة من جهة أخرى ولتحقيق هذا عادة ما تنص سياسة الإقراض على حد أقصى لقيمة القرض الذي يقدمه كل مستوى إداري[2].

4. الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد:

تضع بعض البنوك الحدود القصوى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد، بهدف تقليل مخاطر تركيز الإقراض على عملاء معينين فقد يكون الحد الأقصى معبرا عنه كنسبة من رأس ماله واحتياطياته أو قد يكون نسبة من حجم رأس مال العميل نفسه[3].

5. تحديد الضمانات التي يقبلها البنك:

يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، مع مراعاة أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض (الفرق بينها يسمى الهامش) كما يراعى في الضمانات عده اعتبارات أخرى مثل وجود سوق للسلعة محل الضمان، عدم القابلية للتلف بسهولة، سهولة تسويق الأصل الضامن، إمكانية تخزينه بتكلفة معقولة، سهولة الجرد، أن لا يكون قد سبق رهنه.

6. سعر الفائدة:

ينبغي أن تتضمن السياسة الائتمانية للمصارف التجارية تحديدا لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة وأن تتضمن الكلف التي تتحملها كل القروض بمختلف أنواعها، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة أن تحديد أسعار الفائدة على القروض يتأثر بعوامل كثيرة مثل أسعار الفائدة السائدة في السوق، درجة المنافسة بين المصارف، حجم الطلب على القروض وحجم الأموال المتاحة لدى المصارف، وتكلفة إدارة القروض، وأسعار الفائدة على الودائع، وسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، المركز المالي للعميل المقترض، درجة المخاطر التي يتضمنها القرض، حجم القرض، وما إذا كان القرض بضمان أم بدون ضمـــان[4].

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق،ص210.
[2] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك الجارية، مرجع سابق، 217.
[3] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق،ص210.
[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص211.

7. **تحديد نوع وطبيعة المخاطر:**

تتسم هذه الخطوة بأهمية قصوى لكون قرار الاقراض محفوف بالمخاطر، إذ تعتبر المخاطر أساس تقدير أسعار الفائدة على القروض، ومن المتوقع أن تكون هذه الأسعار متفاوت بتفاوت حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، ومن هذا المنطلق من الضروري جدا محاولة التحكم إلى حد ما في المخاطر المرتبطة بانخفاض أسعار الفائدة، ومدى تأثيرها علـى القروض القصيرة، فقد يضطر البنك إلى إعادة استثمار تحصيلات تلك القروض في قروض أخرى قصيرة الأجل أيضا، تحمل سعر فائدة منخفض عن سابقتها ،أي أن البنك في هذه الحالة يلجأ إلى تعويم سعر الفائدة[1].

8. **الأهلية الائتمانية :**

من الاعتبارات التي يجب أن تأخذ عند وضع السياسة الاقراضية توافر الشروط القانونية في المنشأة المقترضة قبل إقراضها إضافة إلى بعض الشروط التي تتعامل بها المصارف كنسبة الأرباح المحققة وحد أدنى من رأس المال و الاحتياطات وبعض النسب التي يمكن الاستناد إليها كمعايير في تحليل هيكل التمويل لهذه المنشأة وأن لا تمنح القروض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للعميل المقترض.

9. متابعة القروض :

في هذا الإطار تحدد سياسة الإقراض الإجراءات الواجب إتباعها في متابعة القروض التي تم تقديمها لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح لاتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب، هذا وقد تنص السياسة على تحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر مثل حدوث انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة، كما تنص على الحالات التي ينبغي أن تتخذ فيها إجراءات معينة بما يضمن تحصيل مستحقات البنك أو الجانب الأكبر منها[2].

[1] موترفي أمال، **تسيير القروض البنكية قصيرة الأجل دراسة حالة B.N.A**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2002، ص46.
[2] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص217.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية والأسس التي تقوم عليها.

سيتم التطرق في هذا المطلب لكل من العوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية والأسس التي تقوم عليها.

أولا: العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية.

تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسات الإقراض ولعل من أهمها :

- ✓ رأس المال والأرباح.
- ✓ استقرار الودائع
- ✓ سياسة البنك المركزي.
- ✓ حاجات الاقتصاد الوطني.
- ✓ موقع البنك.
- ✓ عامل الخبرة والمنافسة.

1. رأس المال والأرباح :

يعد رأس المال وأرباح البنك من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية، فتأثير رأس المال يكمن في العلاقة القانونية بينه وبين حجم القروض الممنوحة وهذا راجع للارتباط بين الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك وبين رأس المال الممتلك فرأس المال يمنع تسرب الخسائر إلى الودائع فكلما زاد رأس المال الممتلك كلما زادت قابلية البنك على تحمل الخسائر ومن جانب آخر تعني زيادة رأس المال إمكانية زيادة أمد قروض البنك وذلك لأن الودائع عرضة للسحب المتكرر.

أما الأرباح فهي الأخرى من الاتجاهات الأساسية التي يجب مراعاتها في السياسة الائتمانية باعتبار البنك التجاري إحدى المنشآت التي تهدف إلى تحقيق الربح، إذا المصارف التي تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح ستعتمد سياسة إقراضية مرنة أو متساهلة أما إذا كان هدف البنك التجاري تحقيق مستوى محدود من الأرباح ولا يريد أن يتعرض إلى خسائر فإنه يتبع سياسة إقراضية متشددة[1].

2. سياسة البنك المركزي:

يعتبر هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية للبنك التجاري وقد تطرقنا إليه بالتفصيل عند تناولنا لضوابط منح الائتمان الخارجية.

[1] فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص133

3. موقع البنك:

حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة.

4. حاجات الاقتصاد الوطني:

تتأثر السياسة الائتمانية بمستوى النشاط الاقتصادي وعلى ضوء ذلك فإنها تتأثر بالسياسة الاقتصادية للدولة وغالبا تلجأ المصارف إلى التنويع في القروض لإشباع حاجات القطاعات الاقتصادية المختلفة من الائتمان لزيادة حجم الاستثمارات فيه وانعكاسات ذلك إيجابيا على وتائر التنمية الاقتصادية[1].

5. عامل الخبرة والمنافسة:

يلعب عامل الخبرة والمنافسة دور كبير في ضمان الحصول على أفضل العملاء للبنك كما يجنبه الوقوع في الأخطار الكبيرة، ودلك من خلال المتابعة الجيدة من طرف الخبراء، فخبرة العاملين في إدارة الائتمان من أكبر العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية لما لها من تأثير على إتخاد القرارات في المستقل انطلاقا من الاستفادة من المعاملات السابقة للبنك.

أما عامل المنافسة بين البنوك من أجل الحصول على العملاء فله أثر على السياسة الائتمانية وذلك من خلال ضمان تحسين نوعية الخدمات المقدمة والتي بتوفرها تحقق أرباح للبنك التجاري وكسب عملاء جدد.

6. استقرار الودائع:

تعني الودائع المستقرة تلك الودائع التي لا تتعرض إلى عمليات سحب متكررة خلال فترة زمنية قصيرة، فالودائع المتذبذبة تدفع البنك إلى اعتماد سياسة إقراضية متساهلة لأن هذه الودائع عرضة للسحب متى يشأ ذلك أصحابها[2].

ثانيا: الأسس والاعتبارات التي تقوم عليها سياسة الإقراض.

إن الوظيفة الأساسية للبنك هي تشغيل الأموال التي يحصل عليها من مصادره المختلفة بكفاءة من أجل تحقيق أهدافه الخاصة وتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية، لذلك فإن سياسة الإقراض يجب أن تعتمد أساسا على مجموعة من الأسس والاعتبارات عند توظيف أموالها:

[1] فلاح حسن الحسيني، مرجع سابق، ص 133.
[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص133

1. **الربـحية:**

تسعى إدارة البنك لتحقيق الزيادة في ثروة البنك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لأن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي يحققها، نوتوزع هذه الأرباح بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة وأرباح معدة للتوزيع وتحقيق الأرباح يعني تكون إيرادات البنك أكبر من تكاليفه، والبنك يسعى أن تكون كل عملية يقدمها تنطوي على عائد، إلا أن البنك عند تقديره لهذا العائد قد ينظر إلى المدى البعيد أي أن البنك يقدم تسهيلات للعميل أملا في تشجيعه على استخدام البنك في عمليات تعود عليه بالربح في المدى البعيد.

2. **السيولـة:**

إن مقدار السيولة لأي مال تتوقف على سهولة تحويله إلى نقود فكلما ازدادت هذه السهولة ازدادت سيولته، وعلى مستوى البنوك فهي القدرة على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في إمكانية مواجهة طلبات سحب المودعين والاستجابة لطلبات الإقراض، وتعتمد السيولة على مدى ثبات الودائع.

المطلب الثالث: معايير منح القروض البنكية.

سيتم التطرق في هذا المطلب لأهم المعايير المعتمدة في منح القروض البنكية.

أولا: معايير منح القروض البنكية.

يقول "كينز" الاقتصادي المعروف: "إذا أقرض البنك شخصا 1000 دولار فقط امتلك البنك هذا الشخص، أما إذا أقرض شخصاً مليون دولار أصبح البنك تحت رحمة هذا الشخص"، وهذا الكلام رغم أنه قديم فإنه ما زال يصلح للقرن الحادي والعشرين؛ وذلك لأن البنك يمكن أن يتخذ إجراءات صارمة تجاه العميل الذي اقترض منه 1000 دولار وتكون الخسارة حينئذ بسيطة، أما العميل الذي اقترض من البنك مليون دولار فإن إفلاسه يسبب اهتزازًا للمركز المالي للبنك، ويتردد البنك كثيراً في اتخاذ إجراءات قضائية ضده، لأنه حتى ولو دخل هذا العميل السجن فإن النتيجة النهائية ضياع أموال البنك التي هي في النهاية أموال المودعين، وهو ما يعني كارثة للبنك وتأثيرًا في الاقتصاد؛ ولذلك فإن البنوك تضع معايير لمنح القروض لعملائها، وفي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يرتكز القرار الائتماني على معياريين:

1. **المعيار الأول:**

وهو معيار يطبق على القروض التي تمنح لمشروعات جديدة، حيث يطلب البنك من المستثمر طالب القرض أن يقدم دراسة جدوى دقيقة حول هذا المشروع الجديد، ويتم دراستها ومراجعتها من قبل أفراد متخصصين في البنك، وفي الغالب يكون معيار التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع الجديد هو

المعيار الأساسي لاتخاذ قرار الموافقة على القرض من عدمه، وذلك للاطمئنان على أن المشروع المطلوب تمويله مجدٍ وأن إيراداته المتوقعة سوف تجعل العميل يسدد التزاماته تجاه البنك سواء من الأقساط أو الفوائد في الوقت المحدد.

2. المعيار الثاني:

هو معيار يطبق على القروض المطلوبة لتمويل توسعات في مشروعات قائمة بالفعل، وفي هذه الحالة يكون وضع الميزانية العامة للمشروع هو المعيار الذي على أساسه يقرر البنك منح العميل القرض من عدمه.

في الغالب تطلب البنوك من العميل تقديم ضمانات، ويجب أن تكون قيمة هذه الضمانات أكبر من قيمة القرض الذي سيحصل عليه العميل، ويجب أن تتوفر فيها شرط السيولة أو سرعة التحول إلى سيولة، وخلوها من موانع بيعها أو تأجيرها، فعلى سبيل المثال إذا طلب العميل الحصول على قرض بضمان عقار تزيد قيمته عن قيمة القرض، فإن هذا الضمان يكون كافياً بشرط أن يكون العقار مملوكاً للعميل، وليس محل نزاع، وليس مؤجراً لسكان آخرين بحيث يمكن للبنك أن يؤجر أو يبيع هذا العقار في حالة امتناع العميل عن السداد، فإذا قدم العميل دراسة جدوى للمشروع الجديد أو ميزانية للمشروع القائم بالفعل وقام البنك بتطبيق المعايير المعتادة للإقراض ووافق على القرض فمن الطبيعي أن يسدد العميل التزاماته للبنك في موعدها المحدد، وإذا لم يسدد لظروف خارجة عن إرادته يتم التفاوض بين الطرفين لإعادة جدولة هذه الديون ويوافق البنك على إعادة الجدولة طالما تأكد من جدية هذا العميل في السداد[1].

إن الفقه الإسلامي سبق في إقرار القواعد والمعايير لضبط الائتمان، منها التأكد من أن المقترض (ثقة) و(أن لا يقرض إلا من يأمن جحده)، ومن هذه النصيحة يتضح شمولهما المعايير الثلاثة الأولى من معايير منح الائتمان وهي:

- ✓ اشتراط كونه ثقة، يدل على ضرورة دراسة شخصية العميل لمعرفة سلوكه الائتماني في سداد ما عليه من واقع الاستعلام عن معاملاته الائتمانية السابقة لدى البنوك الأخرى.
- ✓ اشتراط (أمن الجحود والمماطلة) يدور في فلك التصرف على سلوكه الائتماني أيضًا.
- ✓ اشتراط (اليسار والملاءة)، أي أنه يكون لدى العميل الضمان الكافي من ملكية أو غيرها تكفي لمنحه الائتمان.

[1] كمال عبد العزيز، www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-48/namaa4 extraite le 21 oct 2007

نهى الإسلام عن التدليس والتزوير ووضع قواعد للكفالة والضمان تمنع أساليب التحايل الأخرى، مثل استخدام كمبيالات المجاملة وخطابات الضمان المتبادلة بالتواطؤ بين العملاء وتقديمها للبنوك كضمانات، وعدم التأكد من المقومات الائتمانية للضامن أو الكفيل، والتلاعب في الضمانات خاصة البضائع المخزونة في مخازن العملاء؛ حيث يقوم العميل برهن تلك البضائع المخزونة لدى أكثر من بنك للحصول على القرض دون أن يخبر بأنه سبق رهنها.

من أسباب تعثر السداد عدم قيام البنك بالمتابعة الميدانية للعميل أولاً بأول؛ للتأكد من سلامة استخدامه للائتمان، ومتابعة أحواله للتعرف على التغير الذي يطرأ على حالته وقدرته على السداد. وفي هذا المجال نجد الفقه الإسلامي أجاز للدائن ملازمة المدين بتتبع دينه وتحين وقت السداد[1].

ثانيا: واقعية سياسة الإقراض

لا شك أن السياسة الاقراضية الناجحة هي تلك السياسة التي تمكن البنك التجاري من تحقيق أهدافه الخاصة وهدف الوفاء باحتياجات المنطقة التي يعمل فيها وذلك باستخدام الموارد المتاحة له.

على أن وضع هذه السياسة يتعين أن يراعي تحقيقها عدة مستويات من التوافق[2]:

- ✓ التوافق مع البيئة البنكية الخارجية والتي تختلف من وحدة إلى أخرى.
- ✓ التناسق فيما بين سياسات الائتمان الإقليمية بمختلف الفروع.
- ✓ التناسق بين السياسة الاقراضية للبنك مع السياسات الرئيسية الأخرى كسياسة تنمية الودائع، سياسة رأس المال، سياسة التسويق البنكي ...الخ.

من الأهمية بمكان أن يراعي كل فرع سمعته والطبيعة الاقتصادية للسوق البنكية التي ينشط فيها لما لهما من الأثر في تحديد درجة المخاطر التي يتحملها البنك المترتبة على عملية الإقراض، فبالرغم من اختلاف السياسة من بنك لآخر إلا أنه لا يحدث اختلاف كبير بصدد الإجراءات والمعايير الخاصة بمنح الائتمان.

[1] علي عليوه، www.asir1.com/as/showthread.php*extraite le 15 oct 2007.

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 238.

لا شـك أن تحديـد النسبة المثـلى أو القصـوى للقـروض مقـارنة بحجم الودائع لها تأثير مبـاشر على حجم محفظـة الاستثمـار في بند القروض ، كما يجب الأخذ في الحسبان أيضـا نسبـة رأس المال والأصول الخطـرة، بالإضافة إلى الخسائر المترتبة على منح الائتمان في تحديد الحد الأقصى للمخاطر، وبصفـة عامة فإن البنك الذي يحقق أرباح أكبر في المـاضي أو في الحاضر ويتوقع استمرار ذلك في المستقبل فإنه يمكنه تحمـل مخاطر الإقراض[1].

[1] عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص،145.

خلاصة:

تضمن هذا الفصل أهم الضوابط الحاكمة لعملية منح الائتمان في البنوك التجارية وهي الضوابط الداخلية والضوابط الخارجية، ورأينا كيف يستطيع البنك المركزي التأثير على كمية الائتمان البنكي من خلال أدوات السياسة النقدية والتي بواسطتها يتمكن من الحد من قدرة البنك التجاري على التوسع في منح الائتمان، ورأينا أن أهمية هذه الأدوات تختلف من أداة إلى أخرى وفعاليتها تتوقف على توفر الشروط الضرورية حتى تحدث أثر محسوس في كمية الائتمان الممنوح.

كما تضمن أهم الإجراءات التي يتبعها البنك التجاري لاتخاذ القرار الائتماني من خلال تناولنا لمختلف مراحل العملية الائتمانية وعرفنا أن البنك قد يقرر في أي لحظة من هذه المراحل رفض طلب القرض أو التوقف عن استمرار تمويله، وخلصنا إلى أن هذه الإجراءات قد تكون سبب في الحد من حرية البنك التجاري في التوسع في منح الائتمان.

الفصل الثالث:

ضوابط منح القروض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تمهيد:

يعتبر وجود نظام بنكي قادر على تعبئة وتخصيص الموارد المالية بكفاءة من المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، والجزائر كغيرها من الدول تتطلع إلى تحديث و تقوية قطاعها البنكي وهي في الوقت ذاته تسعى إلى التقليل من احتمالات تعرضها للهزات البنكية الناتجة عن المخاطر المرتبطة بهذا القطاع.

كما أن البنوك التجارية تعمل في ظروف اقتصادية متغيرة تتحمل فيها درجات مختلفة من المخاطر البنكية خاصة مخاطر منح الائتمان، الأمر الذي يفرض عليها أن تولي هذا الجانب قدرا كبيرا من الأهمية والقيام ببعض الإجراءات الكفيلة بتحجيم تلك المخاطر إلى مستوياتها الدنيا، مستغلة في ذلك مختلف الطرق والوسائل التي تسهل من مهمة البنوك في مجال إدارة المخاطر.

في الوقت الذي تعرف فيه الحياة الاقتصادية تطورا سريعا وطلبا متزايدا على الائتمان، أصبح لزاما على البنوك التجارية الجزائرية أن تبحث عن الطريقة الأجدر للتقدير الفعال لتلك المخاطر، ووضع نظام رسمي معتمد من قبل إدارة الائتمان، ليعمم على كافة أقسامها، كي يسترشد به المسؤولون العاملون في تلك الأقسام عند اتخاذ قراراتهم الائتمانية، وذلك اعتمادا على حقائق ومؤشرات كمية يتم اشتقاقها بمعيار موحد يطبق على جميع القروض التي تتكون منها المحفظة.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

لم يبق بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنأى عن الحركية التي يشهدها القطاع البنكي المحلي والعالمي، حيث بذل جهودا معتبرة قصد تحقيق الشروط التي تقتضيها ممارسة النشاط البنكي من خلال سعيه إلى تقوية مركزه عبر الانتشار الجغرافي المميز في كامل التراب الوطني وكذا توسيع و تنويع منتجاته و مجالات تدخله.

في إطار ترقية أنشطة البنك للحصول على أكبر حصة في السوق البنكية، تم وضع إستراتيجية شاملة لمواجهة التغيرات التي يفرضها المحيط البنكي، وهذا استجابة لمتطلبات الاقتصاد وتلبية لحاجيات وتطلعات العملاء. وعليه سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى تقديم البنك لإظهار إمكانياته ومؤهلاته في التكيف مع مختلف المتغيرات.

المطلب الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس1982[1]، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف. تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000000 دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة، وحتى يتسنى لهذا البنك القيام بمهامه على أحسن وجه، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري «BNA» 18 مديرية جهوية و140 وكالة ، وفي جانفي من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و173 وكالة، وفي سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشق طريقه بحوالي

[1] مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982/03/16.

39 مديرية جهوية، و296 وكالة، وحوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف[1]، وبهدف اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق البنكية الجزائرية قام بتنويع منتجاته وخدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة.

ثانيا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاثة مراحل يمكن تقسيمها كالتالي:

1. المرحلة ما بين (1990/1982).

كان هدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الثماني سنوات الأولى من إنشائه هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الريفية، حيث اكتسب خلال هذه الفترة سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة، وخلال هذه المرحلة لم يكن دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية فعالا وذلك لأن أغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات الطابع العمومي حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا وأغلب الأحيان مستحيلة.

2. المرحلة مابين (1999/1991).

بموجب صدور قانون 10-90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة «PME/PMI» دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة. أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجيا إعلام آلي متطورة تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية وتعميمها عبر مختلف وكالات البنك، هذه المرحلة شهدت ما يلي[2]:

- **سنة (1991).**

تم تطبيق نظام «Swift»، لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية (الدولية).

[1] بدر، تقرير نشاط، 2002، ص: 02.
[2] شبكة معلوماتية خاصة ببنك BADR، تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة.(Système bancaire universel).

- **سنة (1992).**

تم وضع برمجيات «Logiciel Sybu»، مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، تسيير المودعات، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن)، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية، خاصة في مجال فتح الإعتمادات المستندية والتي أصبحت معالجتها في يومنا هذا لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة، كما تم إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى كل الوكالات.

- **سنة (1993).**

تم إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك.

- **سنة (1994).**

تم بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة التسديد والسحب بدر.

- **سنة (1996).**

إدخال عملية الفحص السلكي «Télétraitement» فحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

- **سنة (1998).**

بدء العمل ببطاقة السحب مابين البنوك «CIB» والتي تعني:

«Carte Inter Bancaire»

3. المرحلة مابين (2000-2006).

تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي والفعال للبنوك العمومية لبعث نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الاستثمارات المربحة وجعل نشاطاتها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق، وفي هذا الصدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة «PME/PMI»، وكذا المؤسسات المصغرة، وفي شتى مجالات النشاط الاقتصادي إضافة إلى رفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة. بصدد مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ومن أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه، وضع بنك البدر

برنامج خماسي فعلي يتركز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي، ومن أهم النتائج التي حققها مايلي[1]:

- **سنة (2000).**

القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وإنجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية.

- **سنة (2001).**

التطهير الحسابي والمالي، والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض، مع تحقيق مشروع البنك الجالس مع الخدمات المشخصة

« Les Service Personnalisés » ببعض الوكالات الرائدة (وكالة عميروش والشراقة)، وكذا إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

- **سنة(2002).**

تعميم مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

- **سنة (2003).**

إدخال نظام «SYRAT» وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية[2]. وتم تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الاتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية وكذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك[3].

- **سنة (2004).**

تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك «SATIM» خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.

- **سنة (2006).**

في ماي تم إدخال كل من المقاصة الإلكترونية «Télécompensation» و «Télé Des Chèques »، وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة، ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى.

من خلال التعرض إلى تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية «BADR» نستنتج:

- ✓ بنك شامل يتدخل في تدويل كل القطاعات الاقتصادية.

[1] شبكة معلوماتية خاصة ببنك BADR، مرجع سابق.
[2] A.sahi , conseil Economique Et Social, Badr info n°36-37, Decembre 2003,Alger,p: 15.
[3] Badr info n°33, mars –avril 2003, Alger, p:17.

- ✓ القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد.
- ✓ إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحساباتهم الشخصية.
- ✓ الشبكة الأكثر كثافة.

ثالثا: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من أجل القيام بمهامه على أكمل وجه يرتكز بنك البدر على مبادئ ندرجها كما يلي[1]:

1. مبدأ الاستغلال.

على البنك توفير الجو المناسب للزبون أثناء تعامله معه فعليه توفير المعلومات و بالإضافة للاستقبال الجيد ، توفير المعلومات تكون دقيقة وصحيحة للزبون ليكون على دراية بالمتغيرات الطارئة على الساحة الاقتصادية.

2. مبدأ القرض والمخاطرة.

على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يستغل ودائع زبائنه في منح قروض لزبائن آخرين، وهذا ما يفعله للحرص على عودتها وذلك لتوفير عامل الثقة للمودع لإثبات خطي ويأخذ على المقترض ضمان على القروض الممنوحة.

3. مبدأ السيولة النقدية.

يجب على البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية لديه لمواجهة طلبات السحب في أي وقت.

4. مبدأ الخزينة.

يلزم البنك بترك نسبة معينة من الأموال في خزينة البنك لتغطية حسابات المتعاملين و معاملاتهم ، أما الفائض فيرسل للبنك المركزي.

5. مبدأ الأمن.

يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية أمواله من الضياع أو السرقة و نلمس ذلك من التدقيق و المراقبة الصارمة على الإمضاءات و غيرها.

[1] وثائق داخلية للبنك BADR، 2012.

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، هيكله التنظيمي وأهدافه.

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أسند إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية مباشرة بعد إنشائه ما يلي[1]:

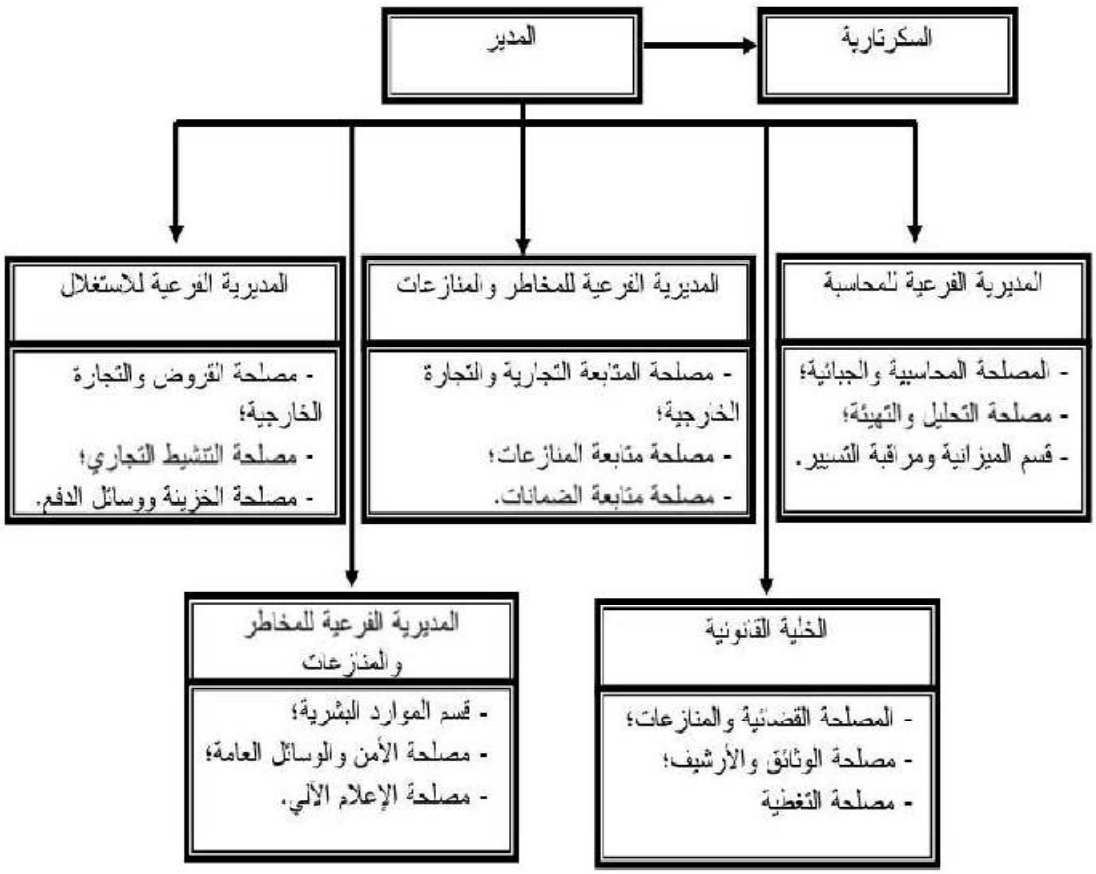
- ✓ تمويل القطاع الفلاحي، المحروقات والصيد البحري، اعتمادا على موارده الخاصة بالإضافة إلى تلك التي زودته به الدولة.
- ✓ سعيه بصفته مؤسسة للتخطيط المالي لتطبيق المشاريع الفلاحية التي تمارسها المؤسسات الخاصة الهادفة للتنمية الريفية.
- ✓ تقديم القروض بمختلف أنواعها القصيرة والمتوسطة الأجل بما في ذلك قروض الاستغلال والاستثمار والقروض الايجازية، خاصة لدعم القطاع الفلاحي وإضافة لما ذكرناه سابقا يمكن أن يقوم البنك كباقي البنوك بـ:
  - تجميع عمليات القرض والخزينة.
  - فتح حسابات لكل شخص تقدم بطلب لهذا الغرض.
  - المشاركة في تجميع الادخار.
  - ضمان سيرورة إمكانية الدفع.

[1] وثائق داخلية للمؤسسة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتمية الريفية.

يتوزع الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية «BADR» حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).



المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة.

ثالثا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

باعتبار بنك البدر بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة كما يسعى لتحقيق أهداف اقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية من جهة أخرى، ومن أهم أهدافه ما يلي[1]:

- ✓ تلقى الفلاحة حصة الأسد في اهتمامات بنك بدر خاصة بعد الإصلاح الأخير والذي أعاد التوجيهات إلى إعادة التمركز الإستراتيجي للبنك وأعطى الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية والريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي، مع تطوير المنتجات الغذائية، وكذلك مساعدة الفلاح على تصدير منتوجه خارج حدود الوطن.
- ✓ يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك في ظل المنافسة بين البنوك،خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، وكذا الخوصصة.
- ✓ يرمي البنك إلى إيجاد ساسة تكون أكثر فعالية في جميع الموارد.
- ✓ يهدف البنك إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن.
- ✓ يسعى البنك إلى تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية، خاصة بعد العشرية السوداء التي سببت النزوح الريفي.
- ✓ من خلال ما سبق نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية موجه بالدرجة الأولى للدعم الفلاحي بعد إعادة التمركز الاستراتيجي له.

[1] www.badr-bank.dz

المبحث الثاني: واقع تقييم مخاطر عدم السداد ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يشكل الائتمان الذي يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية المصدر الأساسي لربحيته، ومن خلاله تتضح مجالات نشاطه ومكانته في تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ونظرا للانتشار الواسع لهذا البنك فإنه يواجه عددا هائلا من طلبات الائتمان التي جعلته يتبع سياسة ائتمانية مرنة، غير أنها جد حذرة اتجاه المخاطر الائتمانية.

سنحاول في هذا المبحث إلى التطرق لأهم عناصر السياسة الائتمانية لهذا البنك وكذا طريقة وكيفية تقييمه للمخاطر.

المطلب الأول: السياسة الائتمانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية سياسة ائتمانية محكمة موضوعة من قبل إدارته العليا والتي يقوم بمراجعتها بانتظام حتى تستجيب للحاجيات الاقتصادية والمتغيرات البنكية. هذه السياسة مكتوبة ومنشورة ومعروفة من قبل جميع العاملين والمصالح التي لها علاقة بوظيفة الائتمان، وترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف تشمل تنمية أنشطة البنك الائتمانية وتحقيق عائد مرض منها، ضمان سلامة القروض المقدمة وتأمين المتابعة والرقابة المستمرة على عملية الائتمان.

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لأهم عناصر السياسة الائتمانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المكونة من[1]:

أولا: تنويع تشكيلة القروض الممنوحة.

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية تشكيلة واسعة من القروض تستجيب لكل طلبات العملاء والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين:

1. **قروض الاستغلال (قروض قصيرة الأجل):** وهي قروض لا تتجاوز مدتها السنتين وتنقسم إلى قروض بالصندوق وقروض بالإمضاء.

أ. **القروض بالصندوق:** وتضم بدورها الأنواع التالية:

- **الخصم التجاري:** يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها، ويدفع المبلغ للمستفيد بعد تخفيض مصاريف الخصم، ويحل محله في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق.

[1] BADR, Orientations générales en matière de crédit, Décision Réglementaire n 09/64, Alger, 2009, pp:12-28.

- **السحب على المكشوف:** يمنح هذا النوع عادة لتمويل الدورة الاستغلالية الطويلة نسبيا أي من 1 إلى 12 شهر، حيث يمنح للمؤسسات التي تكون فيها دورة الإنتاج طويلة، وبالتالي تنعدم مداخيلها خلال الفترة التي تسبق بيع الإنتاج، وهنا يأتي دور البنك لسد احتياجات المؤسسة خلال هذا الوقت وما يجب الإشارة إليه أن هذا القرض يتمن منحه في بنك البدر لسد كل حاجيات الاستغلال بغض النظر عن طبيعتها (أجور العمال، مواد أولية،...الخ) ولمدة ثلاثة أشهر مع قابلية التجديد إذا اقتضى الأمر ذلك.
- **القروض الموسمية:** تمنح هذه القروض لتمويل أنشطة موسمية، عادة ما تكون مدتها ثلاثة أشهر إلى سنة.
- **تسبيقات على الصفقات العمومية:** يمنح هذا النوع من التسبيقات إلى أصحاب المشاريع ذات الطابع العمومي كبناء الهياكل العمومية.

ب. قروض بالإمضاءات : تعرف أيضا باسم التعهد بالإمضاء، وتتمثل في الضمان الذي يقدمه البنك لعميله من أجل الحصول على تمويل من جهة أخرى، فالبنك هنا لا يلقي بأمواله لعميله وإنما يمنحه ثقته فقط، وتنقسم قروض الإمضاء إلى :

- **الكفالات:** ويضم هذا النوع من قروض الإمضاء صنفين هما :

✓ **كفالة لضمان حسن تنفيذ الصفقة :** تمنح هذه الكفالة لضمان حسن تنفيذ الصفقة حيث تمثل 5%من قيمتها.

✓ **كفالة لضمان استرجاع قيمة التسبيق:** أحيانا وقبل أن ينطلق المقاول في تنفيذ المشروع، فإنه يطلب تسبيق من صاحبه يمثل 15% من قيمة الصفقة، ومن أجل ضمان استرجاع قيمة التسبيق فإن صاحب المشروع يطلب من المقاول كفالة استرجاع التسبيق، حيث يقوم البنك بتغطية مخاطر هذه الكفالة بطلب نسبة لا تقل عن 50% من قيمتها.

- **الضمانات:** وتمنح في الغالب لضمان دفع الأوراق التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين.

2. **قروض الاستثمار:** وهي قروض موجهة لتمويل أعلى الميزانية وهي استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل:

أ. **قروض متوسطة الأجل:** تتراوح مدتها بين 3 و 7 سنوات، و تتجه إلى تمويل المشاريع ذات الطابع الصناعي أو الخدماتي، حيث لا يتعدى مبلغ القرض 70% من قيمة المشروع ويمول عادة تجهيزات الإنتاج وعتاد النقل وعتاد المكتب...الخ.

ب. **قروض طيلة الأجل:** تتراوح مدتها بين 8 و 15 سنة وقد تمتد أكثر من ذلك و تتجه إلى تمويل النشاطات الفلاحية (غرس الأشجار، حفر الآبار المائية، أشغال أرضية، بناء ريفي...الخ).

ثانيا: تنويع مجالات النشاط.

لم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية ذلك البنك المتخصص في مجال التمويل الفلاحي فقط، بل عمد إلى تنويع مجالات نشاطه، فشملت سلة خدماته الإقراضية حل قطاعات الأعمال من خدمات كالنقل والصحة إلى التجارة، الصناعة، البناء والحرفيين...الخ.

ثالثا: تقطيع السوق.

من أجل تحجيم مخاطر التركز وتقديم تشكيلة قروض تناسب وخصائص واحتياجات العملاء. تم تقسيم السوق على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى عملاء أفراد وعملاء في شكل مؤسسات، كما تم تقسيم السوق على أساس القطاعات الاقتصادية من فلاحة، صناعة، تجارة وبناء، أيضا اعتمد تقسيم السوق على أساس الشكل القانوني للعملاء الخواص، إدارة عامة ومؤسسات عمومية. كذلك تم تقسيم السوق على أساس جغرافي بحيث تم التركيز على المناطق ذات الكثافة السكانية والنشاطات الاقتصادية.

رابعا: تحديد أنواع العملاء الذين يمكنهم الاستفادة من الائتمان.

يحدد بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سياسته الائتمانية أنواع وخصائص العملاء الذين يمكنهم الحصول على نوع معين من القروض، بحيث إذا خالفت خصائص طالب الائتمان الشروط المنصوص عليها فإن طلبه سيقابل مباشرة بالرفض.

خامسا: تحديد شروط الحصول على الائتمان.

يضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الشروط التي يؤدي تحقيقها إلى تمكين طالب القرض من الحصول عليه، بحيث يجب مراعاة توافر هذه الشروط عند دراسة ملف العميل، وإذا لم يتحقق أحد الشروط يرفض الطلب مباشرة.

سادسا: تحديد شروط التحصيل.

يقصد بشروط التحصيل كل الشروط الخاصة بمدة القرض، مدة التسديد وكيفيته، مدة الإعفاء من التسديد، عدد الأقساط ونسبة الفائدة المطبقة وهي شروط يضعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية أمام طالب الائتمان للإطلاع عليها حتى تكون على علم بكافة الالتزامات التي تكون عليه اتجاهه.

سابعا: التنويع في أسعار الفائدة.

لا يعتمد بنك البدر على سعر فائدة موحد يطبق على كل القروض الممنوحة بل نجده يفرض لكل نوع من القروض سعر فائدة معين يتناسب وحجم المخاطر التي تحيط بالعملية الائتمانية، كما أنه يعتمد دوما على أسعار الفائدة المتغيرة وهذا لتفادي مشكل تغير أسعار الفائدة التي تخضع لأحكام السياسة النقدية.

ثامنا: تنويع الضمانات.

باعتبار أن الضمانات تشكل الوسيلة التي تعطي للبنك تأمينا ضد مخاطر عدم السداد، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحدد في سياسته الائتمانية تشكيلة واسعة من الضمانات التي يمكن قبولها بالنسبة لكل قرض والتي تتوقف على الظروف المحيطة وحجم الأموال المقرضة، كما أنه يفرق دوما بين نوعين من الضمانات، ضمانات مجمدة أو معيقة لدفع الأموال والتي يجب تحقيقها وتقديمها للبنك قبل تمكين العميل المقترض من الأموال، وضمانات غير مجمدة يتم تحقيقها وتقديمها للبنك بعد تمكين العميل من أموال القرض.

تاسعا: تبويب القروض المتعثرة.

يقوم البنك بتصنيف القروض المتعثرة إلى أصناف معتمدا في ذلك المعيار الزمني في التأخر عن موعد السداد، وهو تنظيم أملاه بنك الجزائر، بحيث يقوم البنك بتبويب هذه القروض على أربع فئات مرتبة كالآتي:

أ. ديون مستحقة التحصيل Créances Echues à Recouvrir:

وهي القروض التي لها قسط واحد متأخر عن موعد السداد على أن لا يتعدى هذا التأخير مدة ثلاثة أشهر، بعد اليوم الأخير من الثلاثة أشهر، ينتقل القرض مباشرة إلى الصنف الموالي. في هذه الفئة، يطلب البنك دوما من عميله المدين توضيحا عن سبب التأخير، فإن كان هذا التأخير مبررا طلب منه تقديم طلب بتأجيل الدفع وهذا لإعفائه من إجراءات المتابعة الخاصة بالسداد.

ب. ديون تواجه صعوبات Créances En Souffrance:

وهي القروض التي لها من قسطين إلى ثلاثة أقساط على الأكثر متأخرة عن موعد السداد، على أن لا تتعدى مدة التأخير الكلية تسعة أشهر، بعدها مباشرة ينتقل القرض إلى الصنف الموالي، في هذه المرحلة يقوم البنك بإنشاء مؤونة خسارة تساوي 30% من قيمة القرض، كما يستعمل الطرق الودية في إقناع العميل بتسديد التزاماته لدى البنك.

ج. ديون مشكوك فيها Créances Douteuses:

وهي القروض التي تكون احتمالات تعثرها جد مرتفعة والتي تكون بشأنها إجراءات التحصيل قد دخلت أدراج القضاء. في هذه المرحلة، يقوم البنك بإنشاء مؤونة خسارة لهطه القروض مقدرة بـ 50% من قيمة القرض الكلية.

د. ديون معدومة Créances Compromises:

وهي القروض الميؤوس من استرجاعها والتي يكون البنك قد استنفذ بشأنها كل وسائل التحصيل الودية والقضائية، ولكن دون جدوى، فيقوم بتغطيتها بمؤونة خسارة تساوي 100% من قيمة القرض.

عاشرا: إجراءات تحصيل القروض المتعثرة.

لا يسارع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تطبيق إجراءات الحجز على الضمانات المقدمة إليه بخصوص القروض المتعثرة وإنما يسعى جاهدا إلى مساعدة العميل، صاحب النية الحسنة، على النهوض مجددا وذلك من خلال إجراءات إعادة الجدولة وإعادة هيكلة القروض المتعثرة، بحيث يقضي الإجراء الأول بتمديد أجل الدفع بخصوص رأس المال المقرض إلى فترة لا تتعدى أربعة وعشرين شهرا، مع دفع الفوائد المترتبة عيه مسبقا، أما الإجراء الثاني، فيقضي بتمديد أجل الدفع بالنسبة لرأس المال والفوائد إلى مدة تفوق الثلاث سنوات وفق جدول اهتلاك وشروط جديدة.

إحدى عشر: مستويات اتخاذ القرار.

يقصد بها تحديد سلطات منح القروض، إذ بموجبها يتم تسقيف المبالغ التي يكون لكل مسؤول عن الإقراض على المستويات الإدارية المختلفة سلطة الموافقة عليها. في حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتدرج سلطة منح القروض من الوكالة إلى المجمع الجهوي إلى مديريات التمويل المركزية بالشكل التالي:

الجدول رقم (3-1): توزيع أسقف منح الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (الوحدة دج).

	قرض الاستغلال	قرض الاستثمار
وكالة الاستغلال	800.000 ≥	4.000.000 ≥
المجمع الجهوي	3.000.000 ≥ 800.000 <	6.000.000 ≥ 4.000.000 <
المديرية المركزية	3.000.000 <	6.000.000 <

المصدر: وثائق البنك

اثنا عشر: تسقيف محفظة القروض.

يقصد به تحديد الحجم الكلي للقروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه دون أن يتسبب ذلك في اهتزاز المركز المالي للبنك، وهذا بطبيعة الحال وفقا لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال الواجب الاحتفاظ به ودرجة المخاطرة المقدرة، كما يتم ذلك ضمن السياسة الائتمانية، توزيع هذا التسقيف على العملاء والقطاعات بحيث يتم تحديد الحد الأقصى للإقراض للعملاء وهذا بحسب طبيعتهم كأفراد أو مؤسسات، والأمر ذاته بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الممولة.

المطلب الثاني: طريقة تقييم المخاطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

إن الجزء الجوهري والأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب عن الخسائر المتكبدة إلى الحد الأدنى. ولما كانت المخاطر عنصرا ملازما لعملية منح الائتمان لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاؤها بصفة نهائية أو استبعاد إمكانية حدوثها، ما دامت هناك فترة انتظار قبل حلول آجال السداد، أوجب على البنك التعامل مع هذا الواقع بشكل حذر وقراءة المستقبل قراءة جيدة.

تطبيقا لهذه الفلسفة، يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ككل البنوك التجارية باتباع بعض الضوابط التي من شأنها أن تقوده إلى اتخاذ القرار الائتماني، وسنركز في معالجتنا هذه على المراحل التي يتبعها البنك للوصول إلى قرار الائتمان، حيث تختلف الإجراءات حسب طبيعة القرض (قصير، متوسط، طويل الأجل)، وهذا من ناحية الوثائق المطلوبة وتقنيات الدراسة المتبعة.

ما يجب الإشارة إليه، هو أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى جانب اعتماده على تقنية التحليل المالي في دراسة طلبات الائتمان، فإنه يعتمد على طريقة موازية لتقييم المخاطر المتعلقة بالعملية الائتمانية الممنوحة ترتكز أساسا على طريقة رجال القرض.

أولا: الدراسة المالية لطلب الائتمان.

بعد استلام الملف وانطلاقا من الوثائق المحاسبية الواردة إلى مصلحة الوكالة البنكية رفقة طلب الاقتراض المقدم من قبل العميل ممثلة أساسا في الميزانيات وجداول حسابات النتائج للثلاث سنوات الأخيرة، يقوم المكلف بالدراسات على مستوى الوكالة البنكية بإعداد الميزانيات المالية وحساب بعض المؤشرات التي تساعده في عملية التحليل، وهذا عن طريق الاستعانة ببرنامج معلوماتي معد لهذا الغرض CANEVAS والذي تتم فيه الدراسة بالشكل الآلي التالي[1]:

1. **التعريف بالعميل ونشاطه:** يتم فيه تناول لمحة تاريخية عن المؤسسة من حيث تاريخ النشأة، الطبيعة القانونية، طبيعة النشاط، تعداد العمال، انتماء المؤسسة إلى مجموعة، تركيبة رأس مالها، أسماء المسيرين و مستوياتهم التأهيلية، سمعة المؤسسة وملاءتها. كذلك يتم التطرق إلى طبيعة النشاط وخبرة العميل فيه، حصة العميل السوقية، طبيعة المنتج، مدى تنافسيته والمعدات والتكنولوجيا المستعملة في العملية الإنتاجية.
2. **الدراسة المالية:** يقوم المكلف بالدراسات بإعادة معالجة الميزانيات المحاسبية و استخراج الميزانيات المالية (بطريقة آلية) وحساب المؤشرات والنسب المالية المتعلقة بـ:
   - **الهيكل المالي:** وتستعمل في تحليله المؤشرات والنسب التالية:
     - ✓ رأس مال العامل.
     - ✓ الحاجة لرأس المال العامل.
     - ✓ نسبة الملاءة.
     - ✓ القدرة على الاستدانة.
     - ✓ درجة اهتلاك الأصول الصافية.

[1] BADR, Procédure de gestion des crédits au niveau GRE, Décision réglemaintaire n 80/2009, Alger, p: 4.

- ✓ درجة تجميد الأصول.

- **الخزينة:** وتستعمل في تحليلها النسب التالية:
  - ✓ تطور رأس المال العامل.
  - ✓ تطور الحاجة لرأس المال العامل.
  - ✓ السيولة العامة.
  - ✓ السيولة المختصرة.
- **النشاط:** ويتم حساب النسب الرئيسية التالية من أجل تحليله:
  - ✓ المواد الأولية.
  - ✓ المنتجات التامة.
  - ✓ آجال التسديد للزبائن.
  - ✓ آجال التسديد للموردين.
- **المردودية:** وتستعمل النسب التالية من أجل تحليلها:
  - ✓ المردودية المالية.
  - ✓ المردودية الاقتصادية.
  - ✓ المردودية التجارية.
  - ✓ المردودية الخام للنشاط.

3. ملاحظات:

- يتم استعمال التحليل العمودي (الساكن) والتحليل الأفقي (المتحرك) في عملية المعالجة من أجل إعطاء صورة أوضح عن تطور العناصر السابقة.
- يتم التعليق على كل النسب المحسوبة والإشارة غلى مستويات تطورها.
- يتم مقارنة رقم أعمال العميل مع حركة حسابه الجاري (العمليات الدائنة) من أجل استخراج بعض المؤشرات مثل ولاء العميل للبنك، الطرق المعتمدة في تسوية معاملاته مع زبائنه و مورديه، حجم التسرب (التعاملات التي يتم إخفاؤها و عدم إخضاعها للنظام الجبائي)...الخ.
- يتم الإطلاع على الحسابات الخاصة بالشركاء إذا كان العميل شركة من أجل أخذ صورة أوضح عن مراكزهم المالية و ذلك بهدف تقوية ملف الضمانات (الشخصية).

- يتم دراسة و تحليل الأهداف التي يسعى العميل لتحقيقها من خلال العملية التمويلية وذلك عن طريق المؤشرات التي تم حسابها كما يتم الحكم على مدى موضوعيتها و تحقيقها
- عن طريق إعداد مخطط الخزينة، يتم التنبؤ باحتياجات العميل لرؤوس الموال و التي يجد المكلف بالدراسات الوسيلة الأمثل في تلبيتها من خلال سلة القروض قصيرة الأجل التي يوفرها البنك.
- يتم استكمال الدراسة بالتطرق إلى جانب الضمانات و تحليل المخاطر من اجل تدعيم طلب العميل.
- في النهاية، يعد المكلف بالدراسات ملخص عن الملف يشمل الوضعية المالية للعميل ، أهدافه من عملية التمويل، احتياجاته المالية الحقيقية على ضوء الدراسة و الاقتراح التمويلي المقدم إليه.
- بعد أن ينتهي المكلف بالدراسات من دراسة الملف، يقوم بتحويله بكل تفاصيله إلى لجنة القروض الموجودة على مستوى الوكالة، وتتكون هذه الأخيرة من مدير الوكالة كرئيس و رؤساء المصالح كأعضاء، لاتخاذ القرار النهائي بشأن منح القرض وهذا بعد أن تقوم هذه اللجنة بمراجعة وفحص الدراسة التي قام بها المكلف بالدراسات و الرأي الذي خلص إليه هذا الأخير.

ثانيا: تقييم المخاطر لطلب الائتمان.

يمتلك بنك الفلاحة و التنمية الريفية نظاما لتقييم مخاطر المقترضين و الذي يقوم على إعطاء نقطة كمية تعكس بطريقة شاملة قيمة المؤسسة و المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تعامله معها، وقد تم تعريف و شرح هذا النظام في وثائق البنك كما يلي[1]:

1. **تعريفه:** جاء تعريف هذا النظام في وثائق البنك بأنه التقييم الكمي للجدارة الائتمانية للمؤسسة المقترضة المنبثقة من التحليل الشامل لها و لبيئتها.
2. **سلم التنقيط:** يتكون سلم تنقيط مخاطر المقترضين من ست مستويات تمثل تصنيف المخاطر، في النظام المعتمد، النقاط الجزئية الوسيطة و النقطة النهائية تأخذ قيما عددية صحيحة محصورة بين الواحد و الستة

[1]BADR, Orientations générales en matière de crédit, Op cit, pp: (67-76).

3. **نقاط مخاطر المقترضين:** تصنيف مستوى المخاطر الذي تفرزه عملية تقييم المؤسسة المقترضة و الذي يمكن أن يأخذ أحد القيم التالية:

- النقطة 1: مستوى مخاطر ممتاز، بحيث يكون الائتمان المقدم محمي بصفة كلية
- النقطة 2:مستوى مخاطر جيد جدا، هناك عدم تأكد ضئيل جدا في النهاية الجيدة للائتمان المقدم.
- النقطة 3:مستوى مخاطر جيد، العملية الائتمانية محمية بشكل متوسط.
- النقطة 4: مستوى مخاطر حسن، عدم تأكد في استرجاع الائتمان الممنوح.
- النقطة 5:مستوى مخاطر قوي، شكوك قوية جدا في استرجاع الائتمان الممنوح
- النقطة 6: مستوى مخاطر في حدوده القصوى، التعثر أكيد، وتحصيل الائتمان مشكوك فيه.
- **عناصر التقييم:** تم اعتماد ثلاث عناصر في عملية تقييم مخاطر المقترضين تشمل نشاط المؤسسة، مناجمنت المؤسسة و مالية المؤسسة. كما أن كل عنصر من العناصر السابقة يتم ترجيحه بوزن محدد يعبر عن أهميته في عملية التقييم و كانت الأوزان كالآتي:
- النشاط: 25%.
- المناجمنت: 25%.
- المالية: 50%.

4. **مؤشرات التقييم:** كل عنصر من عناصر التقييم السابقة الذكر يرتبط بمجموعة من المؤشرات التي يتم تقييمها، و التي بدورها يتم تخصيص أوزان لها وهذا بحسب أهميتها في عملية التقييم.

مؤشرات تقييم النشاط: ترتكز عملية تقييم النشاط على دراسة وتقييم 4 مؤشرات رئيسية هي:

- ✓ الوضعية الاقتصادية العامة و يتم ترجيحها بوزن قدره 20%.
- ✓ القطاع الاقتصادي و يتم ترجيحه بوزن قدره30%.
- ✓ السوق و يتم ترجيحه بوزن قدره 30%.
- ✓ الأفاق المستقبلية و يتم ترجيحها بوزن قدره 20%.

أ. **الوضعية الاقتصادية العامة:** تقييم هذا المؤشر يرتكز على فحص و دراسة مجموع العوامل التي تعكس الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلد وعلى هذا الأساس، فإن المحلل يقوم بتسليط الضوء على النقاط التالية:

- استقرار الهيئات و المؤسسات النظامية.
- تطور المؤشرات الاقتصادية.
- حركية المؤسسات المالية للبلد.
- دور الشركاء الاجتماعيين.
- فعالية قطاعات مؤسسات الدعم.

ب. **القطاع الاقتصادي:** النقطة المعطاة لهذا المؤشر ترتكز على فحص نشاط وأداء المؤسسات المنتمية لهذا القطاع، ويهتم المحلل بدراسة النقاط التالية:

- الأهمية الإستراتيجية للقطاع.
- ربحية القطاع.
- ضغط المنافسة.
- وزن المنافسة الموازية.
- محفزات التطوير.

ج. **السوق:** هذا المؤشر يقيس نوعية تدخل المؤسسة موضوع الدراسة في قطاعها السوقي، ويقوم المحلل بتوجيه دراسته إلى تقييم النقاط التالية:

- موقع المؤسسة.
- انجازات المؤسسة للتصدير.
- قدرة المؤسسة على النمو.
- سياسة المؤسسة التجارية.
- حساسية المؤسسة للتهديدات.

د. **الآفاق المستقبلية:** يؤدي تقييم هذا المؤشر إلى قياس الأثر الذي تحدثه عوامل البيئة الخارجية على تقديرات المؤسسة المستقبلية و في هذه الحالة، يركز المحلل دراسته على النقاط التالية:

- تطور التشريعات.
- تذبذب أسعار الصرف.
- استقرار تكاليف التمويل.

- مرونة الطلب.
- قابلية دخول منافسين جدد.

مؤشرات تقييم المناجمنت: ترتكز عملية تقييم المناجمنت على دراسة و تقييم 3 مؤشرات رئيسية هي:

- ✓ الموارد ويتم ترجيحها بوزن قدره 40%.
- ✓ الجانب القانوني و يتم ترجيحه بوزن قدره 30% .
- ✓ التسيير و يتم ترجيحه بوزن قدره 30%.

أ. **الموارد:** يركز المحلل في تقييمه لهذا العنصر على الموارد البشرية، المادية والمالية المسخرة من قبل المؤسسة من اجل تحقيق أهدافها، و يقوم بتقييم المجالات التالية:

- نوعية المسيرين والإطارات بالمؤسسة.
- الوسائل التقنية المستعملة.
- تنظيم المؤسسة.
- أدوات القيادة، التدقيق والرقابة.

ب. **الجانب القانوني:** يركز المحلل انتباهه على الجوانب القانونية المرتبطة بالذمة المالية للمؤسسة ومصادر تمويلها وطبيعة علاقتها مع شركائها، ويشمل التقييم النقاط التالية:

- الشكل القانوني وتقييم رأس المال.
- طرق التمويل المستعملة.
- سجل السوابق (القضائية، القانونية، ومختلف العلاقات) مع مختلف الجهات.
- انتماء المؤسسة لمجموعة أعمال.

ج. **التسيير:** يتوجه هذا المؤشر إلى قياس القدرات التسييرية على ضوء النتائج المسجلة من قبل المؤسسة، ويتم إعطاء اهتمام خاص للنقاط التالية:

- شفافية حسابات المؤسسة.
- القدرة على التأقلم والاستجابة للتحولات والتقلبات.
- القدرة المثبتة على تحقيق الموازنة.
- الإسهام النوعي والتكنولوجي المحقق.

- **مؤشرات تقييم الوضعية المالية:** تقييم مالية المؤسسة، عنصر مرجح بنسبة 50% من قيمة التقييم الكلي للمؤسسة، ويرتكز كلية على حساب بعض النسب المالية المجمعة بحسب طبيعتها في مجموعات بالشكل التالي:

✓ نسب التوازن مرجحة بدورها بـ:

- 25% في دراسة ملفات الائتمان قصير الأجل.
- 15% في دراسة ملفات الائتمان متوسط وطويل الأجل.

✓ النسب الهيكلية مرجحة بـ:

- 25% في دراسة ملفات الائتمان قصير الأجل.
- 15% في دراسة ملفات الائتمان متوسط وطويل الأجل.

✓ نسب النشاط مرجحة بـ:

- 20% في دراسة ملفات الائتمان قصير الأجل.
- 10% في دراسة ملفات الائتمان متوسط وطويل الأجل.

✓ نسب المردودية مرجحة بـ:

- 20% في دراسة ملفات الائتمان قصير الأجل.
- 10% في دراسة ملفات الائتمان متوسط وطويل الأجل.

✓ التقديرات مرجحة بـ:

- 10% في دراسة ملفات الائتمان قصير الأجل.
- 50% في دراسة ملفات الائتمان.

- **نسب التوازن:** يتم اعتماد ثلاث نسب في تقييم سيولة المؤسسة كالآتي:

✓ رأس المال العامل ويتم ترجيحه بمعدل 35%.

رأس المال العامل / التثبيتات الصافية * 100.

✓ احتياجات رأس المال العامل مرجحة بمعدل 40%.

(الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) / (ديون قصيرة الأجل – ديون مالية) * 100.

✓ الخزينة ويتم ترجيحها بمعدل 25%.

رأس المال العامل / احتياجات رأس المال العامل * 100.

- **النسب الهيكلية:** تم اعتماد خمس نسب مالية من أجل تقييم الهيكل المالي للمؤسسة هي:
  - ✓ درجة اهتلاك التثبيتات مرجحة بمعدل 20%.

    الاهتلاكات / التثبيتات الإجمالية * 100.
  - ✓ هيكل التمويل مرجح بمعدل 20%.

    ديون متوسطة وطويلة الأجل / الأموال الدائمة * 100.
  - ✓ السيولة العامة مرجحة بمعدل 20%.

    الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل * 100.
  - ✓ مخاطر التصفية مرجحة بمعدل 30%.

    الأصول الصافية / مجموع الميزانية * 100.
  - ✓ مخاطر التشغيل مرجحة بمعدل 10%.

    رأس المال العامل / (المخزون + القيم المحققة) * 100.
- **نسب النشاط:** تم اعتماد خمس نسب مالية من أجل تقييم نشاط المؤسسة هي:
  - ✓ فترة التحصيل مرجحة بمعدل 25%.

    (زبائن + أوراق القبض) / رقم الأعمال الإجمالي *360.
  - ✓ فترة السداد مرجحة بمعدل 25%.

    (زبائن + أوراق الدفع) / المشتريات الآجلة الإجمالية * 360.
  - ✓ مخاطر النشاط مرجحة بمعدل 20%.

    رأس المال العامل / رقم الأعمال * 360.
  - ✓ درجة تكامل أعباء المستخدمين مرجحة بمعدل 15%.

    أعباء مالية / القيمة المضافة 100.
- **نسب المردودية:** تم اعتماد ثلاث نسب مالية من أجل تقييم مردودية المؤسسة هي:
  - ✓ المردودية المالية مرجحة بمعدل 35%.

    النتيجة الصافية / رأس المال * 100.
  - ✓ المردودية التجارية مرجحة بمعدل 40%.

    النتيجة الصافية / رقم الأعمال * 100.
  - ✓ المردودية الاقتصادية مرجحة بمعدل 25%.

    الفائض الإجمالي للاستغلال / (مجموع الميزانية + تسبيقات بنكية) * 100.

- **التقديرات:**

✓ التمويل قصير الأجل: يتم فيه حساب احتمال تحقيق التقديرات قصيرة الأجل للمؤسسة بالنظر إلى:

- قدراتها التقنية المسخرة.
- مخطط الأعمال و دفتر الطلبيات.

✓ التمويل المتوسط وطويل الأجل: تقييم مشروع الاستثمار بكل أبعاده مطلوب من ناحية:

- حساب القيمة الحالية الصافية.
- حساب معدل العائد الداخلي.
- حساب فترة استرداد رأس المال المستثمر.
- إدخال دراسات الحساسية.

✓ تدرج المعلومة المالية: استعمال طريقة النسب المالية يشكل المحور الأهم للجزء المخصص للتحليل المالي للمؤسسة موضوع الدراسة، غير انه لا يكون لأي نسبة مالية من معنى ودلالة ما لم يتم تطورها عبر الزمن، لذا تم اعتماد سلم لترتيب المعلومة المالية يأخذ بعين الاعتبار قيمة وتحيين البيانات المالية المقدمة ويكون بهذا الشكل التالي:

- مؤسسات تقدم ثلاث ميزانيات مالية:
  - الميزانية المالية n-1 ترجح بمعدل 50%.
  - الميزانية المالية n-2 ترجح بمعدل 30%.
  - الميزانية المالية n-3 ترجح بمعدل 20%.
- مؤسسات تقدم ميزانيتين:
  - الميزانية المالية n-1 ترجح بمعدل 60%.
  - الميزانية المالية n-2 ترجح بمعدل 40%.

5. سلم تنقيط المؤسسة:

أ. **مؤشرات النشاط والمناجمنت:** تنقيط مختلف المؤشرات المتعلقة بالنشاط والمناجمنت يحيل المحلل إلى تحديد موقع المؤسسة من خلال توصيفها على أساس سلم متدرج يشكل في نفس الوقت أداة للرقابة.

الجدول رقم3-2 : سلم تنقيط مؤشرات النشاط والمناجمنت المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR.

المؤشر	النقطة					
	C1	C3	C3	C4	C5	C6
الوضعية الاقتصادية	ممتازة	جيدة جدا	جيدة	غير مستقرة	سيئة	سيئة جدا
القطاع	مرجعي	قوي	سليم	مهدد	متدهور	ضياع
السوق	مؤسسة مسيطرة	منافسة	مقاومة	هشة	مهملة	في انهيار
الأفاق المستقبلية	أكيدة	حسنة	معتدلة	غير أكيدة	سيئة	بدون آفاق
الموارد	استثنائية	مقتدرة	مقبولة	غير كافية	عاجزة	بدون
الجوانب القانونية	مثالية	مطابقة	مقبولة	هشة	متعثرة	كارثية
التسيير	نموذجي	حركي	جيد	جاري (يومي)	سيئ	لا تسيير

المصدر: وثائق البنك.

ب. المؤشرات المالية: يتم معرفة نقطة المؤشر باستعمال سلم التنقيط الذي يحتوي على ست مستويات متدرجة من الواحد إلى الستة، بحيث تخصص علامة لكل مجال محدد مسبقا، ويتم إعطاء نقطة للمؤشر بمطابقة قيمته للمجال الذي ينتمي إليه في سلم التنقيط وبالتالي تخصص لهذا المؤشر النقطة الموافقة لهذا المجال ما يجب التذكير به هو أن تقييم النسب المالية يجب أن يتم عبر الزمن (التحليل المالي الأفقي)، و أن يتم مقارنة هذه النسب بالنسب المعيارية المقبولة للنشاط موضوع التقييم.

إن سهولة الحكم أو تحديد نقطة للمؤسسة باستعمال حدود مختلف المجالات لا يعفي المحلل من مهمة التعليق على النسب المالية للحالات المدروسة.

- نسب الخزينة:

الجدول رقم (3-3): سلم تنقيط النسب المالية للخزينة المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR.

نسب الخزينة	المجالات					
	C1	C3	C3	C4	C5	C6
رأس المال العامل	1.2 <	1.1 < 1.2 >	1 < 1.1 >	0.9 < 1 >	0.8 < 0.9 >	0.8 >
احتياجات رأس المال	0.8 >	0.8 < 0.9 >	0.9 < 1 >	1 < 1.1 >	1.1 < 1.2 >	1.2 <
الخزينة	1.3 <	1.2 < 1.3 >	1.1 < 1.2 >	1 < 1.1 >	0.9 < 1.1 >	سالبة

المصدر : وثائق البنك.

- النسب الهيكلية:

الجدول رقم (3-4): سلم تنقيط النسب المالية للهيكل التمويلي المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR .

النسب الهيكلية	المجالات					
	C1	C2	C3	C4	C5	C6
درجة الاهتلاك	% 10 >	% 10 > % 20 <	%20 > % 40 <	% 40 > % 60 <	% 60 > % 80 <	% 80 <
هيكل التمويل	% 35 <	% 35 < % 45 >	% 45 < % 55 >	% 55 < % 65 >	% 65 < % 75 >	% 75 <
السيولة العامة	1.2 <	1.1 < 1.2 >	1 < 1.1>	0.9 < 1 >	0.8 < 0.9 >	% 10 >
مخاطر التصفية	% 30 <	% 25 < % 30 >	% 20 < % 25 >	% 15 < % 20 >	% 10 < % 15 >	% 10 >
مخاطر التشغيل	% 30 <	% 25 < % 30 >	% 20 < % 25 >	% 10 < % 20 >	% 0 < % 10 >	ر.م.ع < 0

المصدر : وثائق البنك.

- نسب النشاط و التسيير:

الجدول رقم (3-5): سلم تنقيط النسب المالية للنشاط و التسيير المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR.

نسب النشاط والتسيير الإداري	المجالات					
	C1	C2	C3	C4	C5	C6
فترة التحصيل	< 15 يوم	> 15 يوم < 30 يوم	> 30 يوم < 45 يوم	> 45 يوم < 60 يوم	> 60 يوم < 75 يوم	> 75 يوم
فترة السداد	> 75 يوم	< 75 يوم > 60 يوم	< 60 يوم > 45 يوم	< 45 يوم > 30 يوم	< 30 يوم > 15 يوم	< 15 يوم
مخاطر النشاط	< 120 يوم	< 120 يوم > 90 يوم	< 90 يوم > 60 يوم	< 60 يوم > 30 يوم	< 30 يوم > 0 يوم	سالبة
تكامل أعباء المستخدمين	< 25 %	< 25 % < 30 %	< 30 % < 35 %	< 35 % < 40 %	<40% < 45 %	< 45 %
تكامل الأعباء المالية	< 15 %	< 15 % < 20 %	< 20 % < 25 %	< 25 % < 30 %	< 30 % < 35 %	< 35 %

المصدر : وثائق البنك.

- نسب المردودية :

الجدول رقم (3-6): سلم تنقيط النسب المالية للمردودية المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR.

نسب المردودية	المجالات					
	C1	C2	C3	C4	C5	C6
مردودية مالية	% 11 <	% 8 < % 11 >	% 5 < % 8 >	% 2 < % 5 >	% 0 < % 2 >	نتيجة سالبة
مردودية تجارية	% 20 <	% 15< % 20>	% 10 < % 15 >	% 5 < %10>	% 0 < % 5 >	نتيجة سالبة
مردودية اقتصادية	% 30 <	% 25 < % 30 >	% 20 < % 25 >	% 15 < % 20 >	% 0 < % 15 >	ف.إ.إ.سالب*

المصدر : وثائق البنك.

ج. الإجراءات العامة :

- في الحالة العادية يتم مراجعة تنقيط المقترض مرة في كل سنة مالية، لذا يتعين على العميل أن يقوم بتقديم قوائمه المالية للبنك.
- فيما عدا المؤسسات الخاضعة للتدابير الخاصة وكذا تلك غير ملزمة بالمحاسبة المالية (الكيانات الصغرى) كل المؤسسات العميلة الأخرى لا بد أن يتم تنقيطها.
- عملية تنقيط المؤسسات لا تعني إلا المؤسسات التي تكون قد استوفت على الأقل دورة محاسبية من النشاط.
- التنقيط النهائي للمخاطر للمؤسسات المقترضة يتم تحديده على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال بالنسبة للملفات التي تقع ضمن سلطاته، أما المديريات المركزية فهي مكلفة بتحديد التنقيط للملفات التي تكون ضمن سلطاتها.

ما يجب الإشارة إليه، أنه بالرغم من تبني و استعمال بنك الفلاحة و التنمية الريفية لهذه الطريقة لتقييم مخاطر المقترضين، إلا أن محفظته الائتمانية تعاني من القروض المتعثرة، كما أن تطبيق هذه الطريقة في مصالحه يستغرق وقتا طويلا و جهدا مضاعفا من قبل عاملي البنك في دراسة ملفات الاقتراض.

* ف.إ.إ: الفائض الإجمالي للإستغلال.

خلاصة:

أثناء ممارسة النشاط الائتماني من قبل البنوك التجارية، غالبا ما تستوقفها المصاعب التي تواجهها لاسترجاع أموالها في مواعيد استحقاقها، باعتبار أن عنصر المخاطرة ملازم لعملية الائتمان ولا يمكن إلغاؤه نهائيا ولا استبعاد حدوثه مستقبلا، وهو ما يجعل البنوك معرضة إلى هذه المخاطر، ومن أهم متطلبات إدارة مخاطر الائتمان على نحو وقائي أن يكون القياس الكمي لها أكثر واقعية ودقة و مدلولية.

ضمن هذا الإطار تم إسقاط المفاهيم النظرية التي تناولناها في الفصول السابقة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فتم التعريف به كبنك تجاري، مع تحديد مبادئه ومهامه وأهدافه وهياكله التنظيمية والهياكل التي تسهر على دراسة ومتابعة المخاطر الائتمانية فيه.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى تقييم مخاطر الائتمان، والنظام المعتمد من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

تؤدي البنوك التجارية دورا هاما في عمليات التمويل و التنمية الاقتصادية من خلال توفير الأموال اللازمة عن طريق الائتمان البنكي، و مما لاشك فيه أن طموحات التنمية الاقتصادية تستدعي المزيد من المساهمة الفعالة لوحدات الجهاز البنكي سواء من حيث الكم و الكيف، و لبلوغ ذلك لابد أن يلعب البنك المركزي دورا بارزا في تدفق الائتمان البنكي أو انكماشه طبقا لتأثير تلك السياسة على مجمل النشاطات الاقتصادي، كما لابد على البنوك التجارية أن تأخذ كل الاحتياطات اللازمة من أجل الأداء الأمثل لهذه الوطنية .

في هذا الإطار بالذات انحصرت دراستنا التي اتخذت من الائتمان البنكي محلا لها و التي حاولنا من خلالها التطرق إلى مختلف الضوابط الحاكمة لعملية منح الائتمان في البنوك التجارية، كما تطرقنا أيضا إلى السياسة الائتمانية المعتمدة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

لقد سمحت لنا الدراسة النظرية الحكم على محدودية حرية البنوك التجارية في التوسع في منح الائتمان و التي مردها إلى الضوابط الخارجية و المتمثلة في مراقبة البنك المركزي للائتمان المصرفي ، و إلى الضوابط الداخلية المتمثلة في الإجراءات التي يجب مراعاتها في كل مرحلة من مراحل دراسة طلب القرض.

أما الجانب التطبيقي فقد مكننا من التعرف على مختلف الضوابط الحاكمة لعملية منح الائتمان لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، حيث لاحظنا وجود مجهودات ملموسة من طرف بنك الجزائر لمراقبة الائتمان البنكي عن طريق استخدامه لمجموعة من أدوات الرقابة، لكن رغم تلك المجهودات إلا أن وجود تسرب نقدي خارج النظام البنكي و غياب الثقافة المالية لدى معظم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و كذا ركود السوق النقدية الجزائرية أثر سلبا على فعالية هذه الأدوات. وعليه وبناءا على الأهداف الموضوعة في الدراسة وكمحاولة للإجابة عن الإشكالية توصلنا إلى النتائج التي مكنتنا من اختبار الفرضيات.

1. نتائج البحث واختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:**

من خلال دراسة وتحليل للمبحثين الأول والثاني من الفصل الأول المركز على الائتمان البنكي والثقة التي يوليها البنك للعميل سمحت لنا باختبار الفرضية الأولى " تمر عملية دراسة طلب القرض بعدة مراحل".

وعليه تم قبول صحة الفرضية بعد معرفة الشروط التي يجب أن تتوفر لدى العميل.

- **الفرضية الثانية:**

تحليل المبحث الأول من الفصل الثاني المركز على دراسة ضوابط منح الائتمان سمح لنا من إمكانية اختبار الفرضية الثانية "تقوم إدارة الائتمان بدراسة طلبات الإقراض قبل منحها للائتمان لمعرفة الوضعية المالية للعميل وقدرته على السداد".

تم قبولها بعد التوصل إلى معرفة مراحل عملية منح الائتمان وكذلك العوامل التي تؤثر على اتخاذ قرار منحه، بالإضافة إلى معرفة كل الدراسات القانونية، المالية والاقتصادية التي تقوم بها إدارة الائتمان قبل منحها له.

- **الفرضية الثالثة:**
- من خلال دراسة وتحليل للمبحث الثاني من الفصل الثالث المركز على واقع تقييم مخاطر عدم السداد ببنك الفلاحة والتنمية الريفية سمحت لنا من اختبار الفرضية الثالثة " لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سياسة ائتمانية محكمة، وهي سياسة معروفة من قبل جميع العاملين والمصالح التي لها علاقة بوظيفة الائتمان ".

تم إثبات صحة الفرضية من خلال معرفة السياسة الائتمانية الموضوعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والتي تتميز بأنها سياسية ائتمانية محكمة بالإضافة إلى أنها مكتوبة ومنشورة ومعروفة من قبل جميع العاملين والمصالح التي لها علاقة بوظيفة الائتمان.

نتائج الدراسة:

من خلال معالجتنا للفصول السابقة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- اعتماد و تركيز البنوك خلال عملية منح الائتمان على سمعة العميل الجيد فكلما كان العميل يلتزم بشخصية نزيهة و سمعة طيبة في الأوساط المالية و حريصا على الوفاء بالتزاماته، كلما كان البنك يدعمه ويمنحه الائتمان المطلوب.
- نلاحظ أن البنوك تركز و تعتمد خلال عملية منح الائتمان على الضمانات و سلامتها بالرغم من أنها مصدر احتياطي و ليس أساسي، لكي تحمي نفسها من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عند منح الائتمان، لذلك عندما يزداد احتمال الخطر، كلما كان الطلب على الضمانات أكبر.

- نستنتج أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بإعداد برنامج للسداد وفقا لإمكانيات العميل من أجل كسب رضا العملاء و يسهل عليهم استرجاع الائتمان.
- اتخاذ قرار منح الائتمان لا يتم إلا وفقا لإجراءات و آليات معينة بناء على إتباع ما جاء في سياسة البنوك التجارية.
- يقبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية طلبات الائتمان بعد إجراء التحليلات اللازمة و الدراسات قبل الموافقة أو رفض طلب الائتمان، من أجل تجميع المعلومات عن العملاء لمعرفة قدرتهم المالية من جراء قيامها بالتحليل الائتماني وكذا تحديد صلاحية الميزانيات وفقا لسياسة الإقراض ويتم هذا من خلال الدراسة الكافية لطلب الائتمان.

2. توصيات

بناءا على النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة تمكنا من وضع ما يلي:

- ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة وربح الوقت من جهة أخرى.

- بالنظر إلى العدد الكبير لملفات الزبائن المعالجة في العينة، وكذلك بالنسبة لعدد المعطيات الواجب تجميعها بالنسبة لكل زبون يستوجب تجهيز البنك بشبكة إعلام آلي متطورة تسهل عليه تخزين المعلومات الخاصة بكل زبون ومعالجتها بطريقة سريعة وبالتالي ربح الوقت والجهد والتكلفة.

- على بنك الفلاحة والتنمية الريفية السعي لإيجاد محيط عمل ملائم وتحفيز موظفيها والرفع من كفاءتهم المهنية بالتكوين في الخارج واكتساب الخبرة والتقنيات الجديدة المستعملة في الدول الأجنبية.

- الأخذ بعين الاعتبار أراء الزبائن ووضع تحت تصرفهم شبابيك خاصة لجمع مقترحاتهم.

3. آفاق البحث:

يبقى مجال البحث مفتوحا لجوانب بحاجة إلى المزيد من الدراسة والتحليل، وفي الأخير سندرجها كمقترحات لتكون افاق لبحوث جديدة:

- أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية منح الائتمان في البنوك التجارية.
- دور محددات الائتمان في التقليل من المخاطر.
- الاستعلام البنكي ودوره في اتخاذ القرار الائتماني الجيد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: قائمة المراجع بالعربية

I. الكتب:

1. فلوح صافي، محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، 1999.
خليل الهندي، أنطوان الناشف، العمليات البنكية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، الجزء2، طرابلس، لبنان، 2000.
2. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك ،دار وائل للنشر، عمان، 2001.
3. عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 1999.
4. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
5. زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1994.
6. جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
7. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان البنكي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
8. أحمد غنيم، صناعة القرار الائتماني والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، مطبع المستقبل، ط2، مصر.
9. فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض البنكية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة،مصر2000.
10. محمد الصالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر.
11. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، ط3، مصر 1996.
12. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
13. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
14. ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
15. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

16. صلاح الدين حسن السيسي، التسهيلات البنكية للمؤسسات والأفراد، دار الوسام للطباعة ،1998.
17. محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
18. عبد الرحمن يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، كلية التجارة الإسكندرية، 2003.
19. مروان عطون، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992.
20. مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
21. خالد علي الدليمي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الأنيس، ليبيا ، 1997.
22. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المصارف، الإسكندرية، 1997.
23. عبد الجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، الجزائر ،2003.
24. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
25. عبد الغفار حنفي ،عبد السلام أبو قحف،الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993.
26. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2000.
27. هنيدي منير إبراهيم، البنوك التجارية:مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث،2001.

II. رسائل جامعية:

28. حمزة، محمود، الاعتمادات المستندية والكفلات البنكية في البنك التجاري السوري ودورهما في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2004.
29. خطيب منال، تكلفة الائتمان البنكي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد البنوك التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 200.
30. موترفي أمال، تسيير القروض البنكية قصيرة الأجل دراسة حالة B.N.A، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2002.

III. القوانين والتنظيمات:

31.مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982/03/16.

IV. المجلات:

32.مجلة اتحاد المصارف العربية، بازل II فرصة أم تحد؟، العدد 279 ، فبراير 2004.

33.مكرم صادر، اتفاقية بازل الثالثة (الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة) ، اتحاد المصارف العربية، العدد358، أيلول/سبتمبر 2010، بيروت، لبنان.

V. الملتقيات:

34.نعيمة بن العامر، المخاطرة والتنظيم الاحترازي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات- جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر2004.

35.حسين بلعجوز، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر-تقنيات ،جامعة جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. Les livres :

1. Rymand barre, Economie Politique ,Presses Universitaire de France, Themis, 6eme Editions 1970, P 393.

II. Web sites :

1. www.badr-bank.dz
2. علي عليوه، www.asir1.com/as/showthread.php*extraite le 15 oct 2007.
http://www.oecd.org/general/listofoecdmembercountries
3. لائحة بأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية | ratificationoftheconventionontheoecd.htm |title=publisher:OECD.org
4. كمال عبد العزيز، www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-48/namaa4
extraite le 21 oct 2007

III. Information provenant de la banque :

شبكة معلوماتية خاصة ببنك BADR، تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة.(Système bancaire universel).

A.sahi , conseil Economique Et Social, Badr info n°36-37, Decembre 2003,Alger,p: 15.

Badr info n°33, mars –avril 2003, Alger, p:17.

IV. Les lois :

1. BADR, Orientations générales en matière de crédit, Décision Réglementaire n 09/64, Alger, 2009, pp:12-28.
2. BADR, Procédure de gestion des crédits au niveau GRE, Décision réglemaintaire n 80/2009, Alger, p: 4.